واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة

إعداد

أ/ أفراح بنت عباس المطيري

المقدمة:

التطوير التربوي هو المحور الأول للتقدم العلمي والتقني في هذا العصر، فالتربية والتعليم هي النظام الذي يهيأ السواعد الفتية العاملة لكافة النظم الأخرى، فبدونها لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش وينتج ويثمر ويتطور، فالمملكة العربية السعودية أولت هذا النظام الاهتمام الأكبر، كرست الجهود ودعمت الخدمات لتحقق مخرجات تفيد تقدم المجتمع.

والشاهد على هذا الاهتمام ما نصت به رؤية (٢٠٣٠) على هذا المحور وجعلته جل اهتمامها، في النشرة التفصيلية لبرامج تحقق الرؤية؛ في الأهداف الاستراتيجية للرؤية "تحسين مخرجات التعليم-ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل"(ص ٢٧) بل أن هذا الاهتمام لم يكن وليد اللحظة فبالنظر إلى وثيقة سياسة التعليم في المملكة (١٤١٦ه) في الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم منها" فرص النمو مهيَّأة أمام الطالب للمساهمة في تنمية المجتمع الذي يعيش فيه، ومن ثم الإفادة من هذه التنمية التي شارك فيها- التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية (التقنية)، باعتبارهما من أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، لرفع مستوى أمتنا وبلادنا، والقيام بدورنا في التقدم الثقافي العالمي- ربط التربية والتعليم في جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة" (ص ٣)

ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بالتعليم ومناهجه، لمواكبة الرؤية التنموية للمملكة، ولا يقتصر ذلك على تطوير البُنى التحتية والخدمات المساندة فحسب، بل تطوير محور العملية التعليمية الأول والرئيس وهو المتعلم من خلال تنوير عقله بمحتوى علمي متطور يتماشى مع هذه الرؤية ولا ينسلخ عنها، ذلك في كل فروع المعرفة العلمية ومجالاتها التي منها مجال الدراسات الاجتماعية.

وطبيعة مناهج الدراسات الاجتماعية تهتم بدراسة الإنسان ومجتمعه وواقعه وماضيه وحاضره كما أنها تركز على دراسة علاقة الإنسان بالبيئة المحلية وما يترتب على تلك العلاقة، وكما تؤكد الفلسفة التربوية المعاصرة لتدريس مواد الدراسات الاجتماعية على وحدة المعرفة وتكاملها مع العلوم الأخرى وذلك لمواجهة القضايا المحلية والعالمية المعاصرة المتمثلة في تحديات ومشكلات القرن الحادي والعشرين التي ظهرت في مختلف مجالات الحياة (يحيى وآخرون، ١٤٣٢ه، ص٢٩).

كما تعد الدراسات الاجتماعية والوطنية من أهم مكونات المنهج المدرسي، التي تسهم في بناء شخصية الطالب السوية إذ تعرفه على بيئته المحلية والعربية والعالمية، بما فيها من ثروات طبيعية واقتصادية، ويقع علم الاقتصاد من مجموعة العلوم الاجتماعية، ولهذا نجد تداخلاً كبيراً بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الاخرى، ومن هُنا تأتي ضرورة التربية الاقتصادية كواحدة من أهم المقومات الأساسية للتربية الواعية (اللقاني ورضوان، ١٩٩١، ص١٧).

ومن نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، الذي يؤسس على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي ومن مفاهيم التربية الاقتصادية الحديثة " الاقتصاد الأخضر" فهو كما تعرفه الأمم المتحدة (٢٠١٤م، ص٣): اقتصاد يُولد النمو والوظائف من خلال استثمارات عامة وخاصة ترفع كفاءة

استخدام الطاقة والموارد وتحمي التنوع البيولوجي والنظم البيئية، تعزز رأس المال الطبيعي وتخفف التلوث وانبعاث الكربون".

ولما تنعم به بلادنا من ثروات اقتصادية خصبة، وموقع جغرافي استراتيجي مميز بين القارات، فلابد للتعليم من إعادة النظر في المناهج وتدعيم مفاهيم التنمية الاقتصادية، لتهيئة متعلمين قادرين على المحافظة على هذا الاقتصاد وتنميته.

وهذا ما أكدت عليه سياسة التعليم في الهدفين (٤٨- ٤٩) وهما "تبصير الطلاب بما لوطنهم من أمجاد إسلامية تليدة، وحضارة عالمية إنسانية عريقة ومزايا جغرافية وطبيعية واقتصادية، وبما لمكانته من أهمية بين أمم الدنيا -وفهم البيئة بأنواعها المختلفة، وتوسيع آفاق الطلاب بالتعرف على مختلف أقطار العالم، وما يتميز به كل قطر من إنتاج وثروات طبيعية، مع التأكيد على ثروات بلادنا ومواردها الخام، ومركزها الجغرافي والاقتصادي، ودورها السياسي القيادي في الحفاظ على الإسلام.

كما تناولت الرؤية (٢٠٣٠) ضمنياً لمفاهيم الاقتصاد الأخضر في نشرتها الرئيسة الصادرة عنها في محورها الثاني عنوان "اقتصاد مزدهر" تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وتعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات و إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة وتعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة خصخصة خدمات حكومية وتطوير سوق مالية متقدمة، جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وإنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل مدن اقتصادية و ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي وتعميق اندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الاقليمية والعالمية وتنمية الصادرات غير النفطية" (ص ص ٢٠-٢١).

وفي السياق نفسه أشار تقرير منظمة العمل الدولية عام (٢٠١١م) مهارات من أجل وظائف عمل خضراء "رؤية عالمية" إلى الحاجة إلى دمج المهارات الخضراء في أنظمة التعليم والتدريب الرسمي من أجل تخضير الاقتصاد. .(ILO, 2011, pp:279-285)

وفي دراسة أجراها هيذر لونا وآخرون (٢٠١٢) بعنوان" الجامعات والاقتصاد الأخضر خريجي المستقبل" وذكر فيها أنه يجب على المهتمين بالدراسات العليا استخدام هذه المفهوم لتوجيه إعادة تصميم المناهج الدراسية، والتعليم الرسمي وتشكيل التدريس وغيرها من خبرات التعلم المقدمة للطالب، والخبرة التكاملية بين العلوم في تعزيز الاستدامة والاقتصاد الأخضر.

كما أولت العديد من المؤتمرات العربية هذا الاقتصاد أهمية كبرى منها مؤتمر السياسات العمومية في تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة المنعقد في بتاريخ أكتوبر ٢٠١٨ في جامعة قسطنطينة، وتزامناً مع القمة العالمية للاقتصاد الأخضر في دبي، حيث أوصت بضرورة الاهتمام بتنمية هذا المفهوم على كافة الأصعدة ومختلف المجالات، بما يتمركز وسطها المجال التعليمي وخاصة في تضمينه في المناهج الدراسية.

على الرغم من أهمية المفاهيم الاقتصادية إلا أن المناهج الدراسية في المملكة العربية السعودية تخلو من مقرر مستقل في التربية الاقتصادية بشكل عام، حيث أوضحت دراسة (الخياط، ٢٠٠٤م، ص ص ٢٤-٢٥) وجود مقرر في الاقتصاد يدرس في المرحلة الثانوية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وهذا يوضح الاهتمام المتزايد بالتربية

الاقتصادية في هذه الدول، خاصة في هذه المرحلة العمرية، بينما لا يوجد مقرر اقتصاد يدرس في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.

وفي دراسة أجرتها مديحة فخري (٢٠١٧م) أوصت بضرورة تقييم المقررات الحالية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر لتحديد نقاط الضعف والقوة في تناولها لهذا المفهوم، وبالتالي تعزيز نقاط الضعف وتلافي أوجه القصور فيها من حيث التركيز على مبادئ الاقتصاد الأخضر بشكل جيد وفعال.

أجرت سعاد الحوال (٢٠١٤م) دراسة بعنوان دور السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة و تنشيط الاقتصاد الأخضر: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الكويت، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من خلال الدراسة النظرية والعملية منها:

-تعزيز الحس البيئي لدى الطلاب للمساهمة في توفير جزء من الطاقة الخاصة بهم مثل عدم استخدام الكهرباء إلا وقت الحاجة.

-لكل طالب تقع على عاتقه تحمل المسؤولية في حماية البيئة وبالتالي حماية المجتمع وحماية الأجيال القادمة من خطر الانبعاثات السامة التي تهدد الحياة.

-نشر ثقافة السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين من خلال طلاب وطالبات الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر.

ومناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية تقف مسؤولة في تطوير المناهج بما يتلاءم مع هذا الاقتصاد، وخاصة في المرحلة المتوسطة، حيث تعد المرحلة المتوسطة." المرحلة المتوسطة مرحلة ثقافية عامة، غايتها تربية الناشئ تربية إسلامية شاملة لعقيدته وعقله وجسمه وخلقه، يراعى فيها نموُّه وخصائص الطور الذي يمرُّ به، وهي تشارك غيرها في تحقق الأهداف العامة من التعليم" (وثيقة سياسة التعليم. ١٤١٦، ص٩) .

بناءً على كل ما تقدم وللأهمية التي تكتسبها المفاهيم الاقتصادية أو المعلومات الاقتصادية ونظرا للتطور الكمي الهائل في المعلومات والانفجار المعرفي وما أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية والصناعية من تقدم علمي وانسجاما مع التحولات و التطورات الاقتصادية الشاملة التي تشهدها المملكة العربية السعودية اليوم في مجال الخصخصة والاعتماد على المصادر غير النفطية وترشيد استهلاك الطاقة، من الأهمية من تأهيل الطالب السعودي ليكون عضوا نشطا في الاقتصاد الوطني في الوقت الحاضر ونظرا لعدم وجود مادة اقتصاد في مناهج التعليم العام، وإيمانا من الباحثة في الدور الذي يجب أن تقوم به مقررات الدراسات الاجتماعية في مجال التربية الاقتصادية.

وبالنظر إلى طبيعة مناهج الدراسات الاجتماعية خاصة في هذه المرحلة فمن المتطلب أن ترتقي بطبيعة هذا المفهوم، فهي تتناول تفسير الظواهر الكونية والطبيعية وتسخير إمكانيات البيئة لصالح الإنسان وأسباب الكوارث البيئية والمشكلات البشرية والعمل على حلها، وغرس هذا المفهوم وتنميته للنشء في هذه المرحلة مناسب جداً لطبيعة المرحلة وقدرات الطالب.

كما إن تزويد الطالب بالمفاهيم الجغرافية عصب علم الدراسات الاجتماعية، لطبيعة هذا العلم ومحتواه الوافر من المفاهيم، حيث أكدت دراسة (الرويلي، ١٤٢٨ه ص٩٨) وجود قصور لدى كل من المعلم، ومدير المدرسة ، والمنهج الدراسي ، والنشاط المدرسي في دورهم في تنمية المفاهيم الاقتصادية لدى المتعلمين.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما اتضح من وجود حاجة إلى تنمية مفاهيم الاقتصاد الأخضر لهذه المرحلة، كمنطلق لتقويم محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة جادة لتقويم واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الأول المتوسط من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفاهيم الاقتصاد الأخضر المتضمنة في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية لطلاب المرحلة المتوسطة؟

-ما واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة؟

هدفا الدراسة:

سعت الدراسة إلى الكشف عن واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية لطلاب المرحلة المتوسطة، من خلال:

-إعداد قائمة مفاهيم الاقتصاد الأخضر اللازمة لطلاب الصف الأول المتوسط.

-تقويم محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

أهمية الدراسة

انطلقت أهمية الدراسة والحاجة إليها من خلال المؤشرات الآتية:

-ندرة البحوث والدراسات في هذا المجال حيث تعد هذه الدراسة -على حسب علم الباحثة- من أوائل الدراسات التي تناولت واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة.

-تقدم نتائج هذه الدراسة قائمة جاهزة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر التي يمكن تضمينها في مقررات الدراسات الاجتماعية في التعليم العام لمواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠.

-تفيد الباحثين في تقديم مجموعة من مفاهيم الاقتصاد الأخضر التي يمكن الاسترشاد بها في البحوث والدراسات المستقبلية.

-مساعدة المتعلمين على المحافظة على الاقتصاد الأخضر في وطننا المملكة العربية السعودية.

- توجيه معلمي الجغرافيا إلى تخطيط المواقف التعليمية وتوفير الأنشطة الصفية التي تشبع متطلبات السلوك الاقتصادي الرشيد لدى الطلاب.

تفيد المسؤولين عن تخطيط وتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة المتوسطة بما تسفر عنه من نتائج يمكن الاسترشاد بها في ذلك.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ١٤٣٨هـ/ ١٤٣٩هـ.

الحدود المكانية: محتوى كتب مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الأول المتوسط الفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني.

مفاهيم الدراسة:

الاقتصاد الأخضر (Green Economy):

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر مؤخراً وكان مرتبطاً بالبيئة والحياة الطبيعية والتنمية المستدامة ويمكن توضيح المعنى الإصلاحي له:

كما تعرفه الأمم المتحدة: "اقتصاد يُولد النمو والوظائف من خلال استثمارات عامة وخاصة ترفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتحمي التنوع البيولوجي والنظم البيئية، تعزز رأس المال الطبيعي وتخفف التلوث وانبعاث الكربون"(٢٠١٤، ص ٣).

ويُعرف (Chapple, 2008, p1) الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف.

بينما ركزت (Pop, etal 2011, p1023) في تعريف الاقتصاد الأخضر على الدور المهم للتعليم الجامعي للوصول إلى هذا النموذج النظيف، حيث تعرفه بأنه نموذج اقتصادي جديد يتطلب تخضير جميع المهن والتركيز على السلع والخدمات التي ستحتاج إلى تغييرات أكثر تحديدا لتحسين كفاءة الطاقة والحد من استخدام الموارد، وللتعليم الجامعي دور مهم من أجل الحفاظ على هذا النموذج.

بينما عرفته هويدا عبدالهادي (٢٠١٤م، ص٦): بأنه ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع خفض المخاطر، والندرة البيئية".

وتعرف الباحثة الاقتصاد الأخضر اجرائياً " مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الجديد وكفاءة الطاقة والتنمية المستدامة وتحسين الحياة البيئية وحمايتها والتي ينبغي توافرها في كتب مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة.

الدراسات السابقة:

أجرى Eugenie Wolff (٢٠١٤م) دراسة عن مدى دمج الاقتصاد الأخضر في محتوى منهج علوم الحياة، أستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل الوثيقة منهج علوم الحياة من العاشر -إلى الثاني عشر؛ لتحديد ما إذا كان محتوى الاقتصاد الأخضر كان المنصوص عليها في الوثيقة متوافر وإلى أي درجة. واشتملت الدراسة على استبانة لمعلمي منهج علوم الحياة في الصف العاشر وكما شاركوا في المقابلات للكشف عن آرائهم بشأن إدماج الاقتصاد الأخضر في محتوى منهج علوم الحياة وفهمها للاقتصاد الأخضر وتنفيذه، وكذلك آرائهم بشأن مدى ملاءمة محتوى المنهج الدراسي علوم الحياة الحالية للطلبة. وكشفت نتائج البحث أن منهج علوم الحياة يمكن أن تخدم الغرض من تعريف الطلاب على جوانب الاقتصاد الأخضر، وأوصت الدراسة بأهمية إدماجه في مناهج ذات طبيعة مماثلة.

وفي دراسة أجراها كل من Mageswary; Michael;, and Devananthini، (٢٠١٤م) بعنوان دور أنشطة الكيمياء الخضراء في تعزيز فهم طلاب المدارس الثانوية لمفاهيم قاعدة الحمض وتنمية مهارات الجدال. اتبعت الدراسة التصميم شبه تجريبي الذي يهدف إلى فاعلية أنشطة تجارب الكيمياء والمواد اليومية الصديقة للبيئة في فهم الأحماض والقواعد وتنمية مهارات الجدال في مقرر الكيمياء لدى طلاب المرحلة الثانوية. اشتملت عينة الدراسة على عينة تجريبية وعينتان ضابطة، في مدرستين، من نفس الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .(أظهرت النتائج الإحصائية المتمثلة في أسلوب تحليل التباين المصاحب ((ANCOVA) تأثير المعالجة ذو دلالة إحصائية بواسطة اختبار بعدي في فهم القواعد والأحماض، بالإضافة إلى ذلك ، التحليل النوعي لاختبار مهارة الجدال أن الطلاب في المجموعة التجريبية استخدموا مستويات أعلى من مهارات الجدال بعد المعالجة مقارنة بأقرانهم في فئتي المجموعة الضابطة وتناقش الآثار المترتبة على دمج الكيمياء الخضراء في المناهج الدراسية الكيمياء الثانوية لتعليم المحتوى على أساس الحمض والكيمياء الخضراء كأداة للمساعدة في بناء الحجج, والمهارات الجدلية.

وفي ورقة علمية أخرى أعدها كل من Chakraborty i، Singh, and Roy. (٢٠١٨م) عن تحليل المناهج الخضراء في التعليم التكنولوجي في جامعة ضورجابور في الهند، استخدمت هذه الورقة المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى لاستكشاف مدى دمج المناهج الخضراء في التعليم التكنولوجي في المعهد الوطني للتكنولوجيا . ووضح مؤشر المناهج الخضراء أن التعليم التكنولوجي الهندي يتبع التكامل الرأسي، مع تركيز منخفض على التكامل الأفقي للمنهج الأخضر مما يؤدي إلى ثقافة خضراء غير مستدامة، وترى الدراسة أن التكامل الأفقي ضروريًا للمفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالاستدامة. قد يساعد تكامل الاستدامة في الدورات الحالية مع الطلاب في النظر إلى الاستدامة بطريقة شاملة. وأوصت بالدمج الناجح لمبادئ وأساليب الاستدامة

في المناهج التكنولوجية، وإن التنمية المستدامة ليست مجرد موضوع ينبغي دراسته في المناهج الدراسية، ولكن ينبغي اعتماد منهج موجهة نحو الكفاءة في مجال التعليم التكنولوجي، وأن يكون الطلاب مجهزين بمهارات التفكير المعرفي والناقد ذات المستوى الأعلى نحو الانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون ، بدلاً من المعرفة النظرية حول التنمية المستدامة، يجب أن يولي مجلس الهند للتعليم الفني (AICTE) مزيدًا من الاهتمام فيما يتعلق بدمج المناهج الخضراء في التعليم الهندسي. يمكن أن تشجع الصناعة والحكومة والمجتمعات المحلية الجامعات على إحياء مناهجها نحو تطوير اقتصادات منخفضة الكربون.

التعليق على الدراسات السابقة:

باستقراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت الاقتصاد الأخضر من أوجه وأبعاد مختلفة وبمقارنتها بالدراسة الحالية تبيّن للباحثة أوجه الاتفاق والاختلاف وبناءً على ذلك يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- تنوعت أهداف الدراسات السابقة بتنوع مجالاتها، واستخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي بأسلوبه تحليل المحتوى، وكذلك المنهج شبه التجريبي، واختارت بعض الدراسات عينتها من المرحلة الثانوية، وبعضها طبق على المرحلة الجامعية، وتختلف عينة الدراسة الحالية عن عينات الدراسات السابقة حيث أنها طُبقت على المرحلة المتوسطة.

وباستقراء نتائج الدراسات السابقة تبين للباحثة أنها أسفرت عن مجموعة من النتائج التي تؤكد في مجملها على أهمية دمج وتضمين الاقتصاد الأخضر وفاعليته وفائدة توظيفه في المناهج الدراسية.

وتعدّ هذه الدراسة في حدود علم الباحثة من أوائل الدراسات العربية التي تناولت مفاهيم الاقتصاد الأخضر في **المناهج الدراسية** كما أنها الدراسة الأولى التي تناولت الاقتصاد الأخضر في **التعليم العام**، واختلفت مع دراسة كل من سعاد الحوال (٢٠١٤م أكتوبر). التي كانت عن دور السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الكويت، ودراسة مديحة فخري (٢٠١٧م). بعنوان تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية.

واستفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسات في كتابة الإطار النظري وإعداد الأداة وبعض الإجراءات المنهجية.

الإطار النظري:

يعدّ مفهوم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الرائجة كثيراً لدى الاقتصاديين والمستثمرين والمهتمين بالبيئة ولواحقها، مما أدعى إلى تعدد مفاهيمه واختلافها باختلاف المؤلفين واختصاصاتهم وأيدولوجيتهم الاقتصادية و زاوية رؤيتهم لهذه النوع من الاقتصاد الحيوي، إلا أن الاتفاق العام على جدواه وأهميته.

مفهوم الاقتصاد الأخضر (Green economy):

يعد مفهوم الاقتصاد الأخضر مفهوم حديث في الأدبيات البيئية والاقتصادية والكتب ذات العلاقة، وقد ظهر هذا المفهوم بدايةً في عام (٢٠٠٨م) أثناء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية عام (٢٠٠٩م) عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والمستدامة (ريو+ ٢٠) (عام ٢٠١٢ تحت عنوان رئيس) الاقتصاد الأخضر، هل أنت مشارك؟ ومنذ ذلك الوقت حظي هذا المفهوم باهتمام العديد من البيئيين والاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين.

ويرى الكثير من الاقتصاديين وعلماء البيئة أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر هو الأمل المنشود لإصلاح ما أفرزته النظم الاقتصادية التقليدية) ويرون أن الاقتصاد الأخضر هو الطريق المثالي لتحقق التنمية المستدامة. وقد دعت التقارير السنوية للمنتدى العربي للبيئة والتنمية أفد ((AFED)إلى اعتماد نموذج تنموي يتبني التحول إلى اقتصاد أخضر من مبادئه الأساسية إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. حيث إن الاقتصاد الأخضر يؤكد على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتوزيعها لتنويع القاعدة الاقتصادية، ما يؤدي إلى مواجهة تقلبات الاقتصاد على المستوى العالمي. لأن الاستراتيجيات التنموية التي تتبناها بعض الدول العربية لا تزال تسيطر عليها الاستثمارات في المنتجات السلعية الاستخراجية مثل (مشتقات النفط) الموجهة للتصدير وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على مصادر وحيدة للدخل والذي أدى إلى ضعف هياكل الاقتصادات العربية. فالتخطيط الاقتصادي السائد في الدول العربية لا يزال يركز على النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على المستوى القصير.

يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر مراجعة أساسية وإعادة رسم للسياسات العامة في المجتمع من أجل إيجاد تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. فالاقتصاد الأخضر مصمم لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا. والتحول إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب مشاركة جماهيرية من جميع المستويات توجهها سياسة من أعلى الهرم في الدولة إلى القاعدة (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠١١م، ص ص ٢٦ – ٢٤).

تُعرفة وزارة الدولة للشؤون البيئية في مصر(٢٠١٠، ص٣٤٩م) بأنه" نموذج اقتصادي تنموي جديد سريع النمو مقترح في مقابل النموذج الاقتصادي السائد، والذي يوصف بالاقتصاد السائد الذي يعتمد على حرق الوقود الأحفوري مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة".

تُعرف هويدا عبد الهادي (٢٠١٤م، ص٦) الاقتصاد الأخضر بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع خفض المخاطر والندرة البيئية".

وتُعرفه الأمم المتحدة: "اقتصاد يُولد النمو والوظائف من خلال استثمارات عامة وخاصة ترفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتحمي التنوع البيولوجي والنظم البيئية، تعزز رأس المال الطبيعي وتخفف التلوث وانبعاث الكربون"(٢٠١٤، ص ٣).

وباستقراء المفاهيم السابقة نستشف بأن المفهوم الأول كان متحوراً حول الاقتصاد الأخضر في مجال الاقتصاد فقط، والمفهوم الثاني يدور حول أهداف محدودة للاقتصاد الأخضر، بينما جاء التصور للاقتصاد الأخضر عند الـأمم المتحدة بنظرة شمولية عن الاقتصاد الأخضر، إلا أنها أغفل البعد البيئي عن المفهوم.

أما البنك الدولي (٢٠١١م، ص٢) فيعرف الاقتصاد الأخضر (Green economy) على أنه النمو الأخضر "بأنه الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والأثار البيئية بحيث يراعى المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملاً.

في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية (COECD، ٢٠١١م) الاقتصاد الأخضر بأنه النمو الأخضر وهو ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية وتوفير الموارد والخدمات البيئية (environmental services) التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات ولتحقيق ذلك يجب إن يحق الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة.

وتشير المفاهيم السابقة اشارة واضحة الملف إلى تعددية أبعاد الاقتصاد الأخضر حيث يهدف إلى رفاه الإنسان والإنصاف الاجتماعي إلى جانب الاستثمارات البيئية كمحركات لتوليد الدخل واستحداث فرص العمل والاندماج الاجتماعي.

أبعاد الاقتصاد الأخضر:

الجدير بالذكر بالتحليل العلمي للمفاهيم السابقة، يمكن الزعم بأن الاقتصاد الأخضر ليس حكراً على البعد الاقتصادي بحسب، بل يتعداه إلى أبعاد أعم وأشمل وتتضح من خلال الشكل التالي:

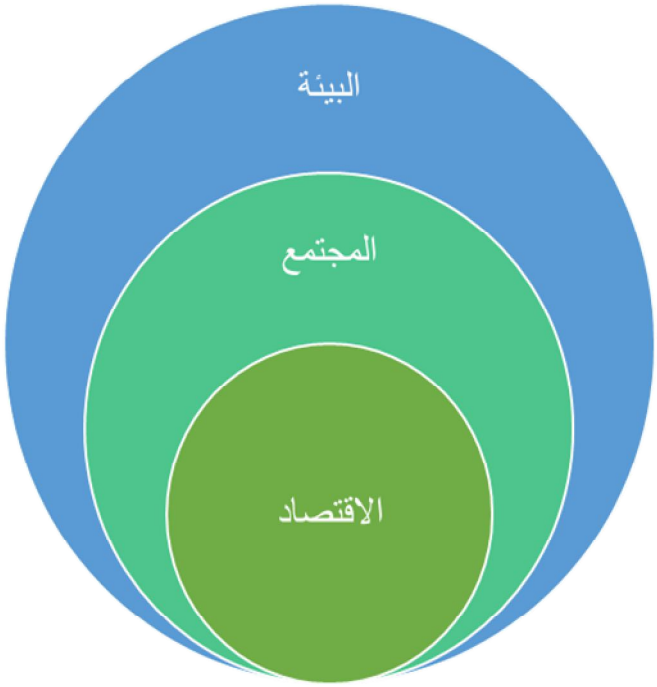

شكل (١) أبعاد الاقتصاد الأخضر

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نستخلص أن هذه المبادئ تتمحور حول عدة أبعاد كما حددتها مديحة محمود (٢٠١٧م) للاقتصاد الأخضر:

البعد البيئي: ويشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة وحسن إدارة مواردها، ويتطلب هذا تغييراً في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للأفراد، ولا شك أن للتعليم دوراً هاماً في ذلك؛ من خلال دفع الأفراد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها، والمساهمة في المساعدة على تغيير العديد من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية؛ لتحقيق التنمية المستدامة.

البعد الاجتماعي: والمتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير المتطلبات اللازمة للفرد، أي الاهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر واعادة توزيع الدخل، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والحرية والاهتمام بقضايا المرأة. ويتضمن ذلك تنمية علاقة الأفراد بالمؤسسات، والاهتمام بنظم التعليم والتدريب كونها أدوات أساسية للتنمية البشرية.

البعد الاقتصادي: حيث يسعى إلى مساعدة البلدان علي تحسين جودة النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية التي عن طريقها تستثمر مواردها. والبعد الاقتصادي يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وبما لا يؤثر على الموارد البيئية في نفس الوقت.

إن الاقتصاد الأخضر يهدف بذلك إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة؛ للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة للتغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة لما ينجم عنها من كوارث طبيعية مختلفة، ويهتم أيضا بالسعي للحد من آثار الفقر الآخذة في الزيادة في كثير من البلدان، ذلك من خلال توفير فرص العمل اللائقة وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم بأمن وسلام، بعيدا عن المجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة، وكذلك استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضراراً بالبيئة وصحة الإنسان؛ حيث يتبنى الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وخلق فرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء، ومنع التلوث البيئي، والتقليل من مسببات الاحتباس الحراري، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

والاقتصاد الأخضر بذلك يعزز من القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. ويزيد من كفاءة استخدام الموارد ويقلل من الهدر بفضل الحد من الآثار السلبية على البيئة (ص ص ٣٩-٤٠).

أهداف الاقتصاد الأخضر:

أهداف الاقتصاد الأخضر التي حددها برنامج الأمم المتحدة للبيئية (UNEP):

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحويل الإنتاج من استخدام الوسائل التقليدية إلى استخدام وسائل جديدة من شأنها الحفاظ على البيئة، وتحسين الإنتاجية، ورفع المعاناة عن الفقراء. ومن تلك الوسائل التحول إلى الزراعة العضوية بدلا من أساليب الزراعة التقليدية، فالاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء التي تعتمد أساسا على الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري، لاسيما أن

الاقتصاد الأخضر يوفر فرص عمل خضراء، مع ضمان نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، إلى جانب دوره منع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد.

وتؤكد هويدا عبد الهادي **(٢٠١٤م، ص٣٠)** أن مؤتمر التنمية المستدامة Rio20 حدد أهدافا من أجل التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال مضاعفة معدل كفاءة الطاقة المستخدمة سنة (٢٠٣٠)، واللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة، مع ضرورة تحديد العائد والتكلفة والقيمة الحالية لمكافحة التلوث، ومدى إمكانية تخفيضها عن العوائد المتحققة من هذا التحول.

ويعد الاقتصاد الأخضر نموذجا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة على اقتصادات البيئة التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للأنشطة الإنسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري، ثم بضع آليات جديدة للتعامل مع الأنشطة الاقتصادية والنظام البيئي، وهو يتناقض مع ما يعرف بالاقتصاد الأسود (البني)، الذي يقوم على الوقود الحجري، مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي، لاسيما أن البيئة فيه باتت عاجزة عن استيعاب المزيد من النفايات الناتجة عن النمو الاقتصادي العالمي، وخصوصا في الأجل الطويل، حيث تعد النفايات من أكبر التهديدات والمخاطر التي يصعب التعامل معها، سواء علم المستوى الدولي أو المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار كامل.

عناصر الاقتصاد الأخضر والعوامل الدافعة إليه(هويدا عبدالهادي، ٢٠١٤م، ص ص١٨-١٩)**:**

تتمثل عناصر الاقتصاد الأخضر في:

١- توليد واستخدام طاقة متجددة.

٢- كفاءة استخدام الطاقة.

٣- العمل على إدارة وتقليل النفايات.

٤- الحفاظ على استدامة استخدام الموارد الطبيعية.

٥-توفير فرص عمل جديدة،

هذه العناصر الخمسة للاقتصاد الأخضر و يمكن تطبيقها على القطاعات الاقتصادية؛ فالقطاعات الأولية من الأسماك والتعدين تحول الموارد الطبيعية إلى: أما القطاعات الثانوية فتأخذ الناتج الأولى وتصنعه إلى منتجات نهائية والهدف في النهاية هو توليد مغذيات مغلقة أو شبه مغلقة تعمل على تشجيع إعادة التدوير.

خصائص الاقتصاد الأخضر (Properties of green economy):

وفي ضوء العناصر العامة للاقتصاد الأخضر التي تتوافق حول خصائص الاقتصاد الأخضر وتندمج لتكون مجموعة متكاملة من الوسائل والأدوار المتاحة لصانعي السياسات مثل فرض الضرائب والاعباء وإلغاء الإعانات البيئية ووضع المعايير والأنظمة وتوفير التعليم وتنمية المهارات وبناء المؤسسات وتطوير المعرفة وبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتقييمها وتحسين التخطيط كما إن الخصائص المهمة التي يعمل عليها نموذج الاقتصاد الأخضر في الاتي كما حددها (خضر، د.ت، ص ص٨-٢٢):

١- إدراك قيمة رأس المال الطبيعي والاستثمار فيه:

تمثل الموارد الطبيعية مثل الغابات والبحيرات والأراضي الرطبة واحواض الأنهار مكونات أساسية لرأس المال الطبيعي على مستوى النظام البيئي (The natural order) وهي مهمة للغاية

وضمن استقرار دورة المياه وفوائدها للزراعة ودورة الكربون ودورها في التغلب على المناخ وخصوبة التربة وقيمتها في إنتاج المحاصيل والمناخ المحلي.

٢- التخفيف من حدة الفقر:

ومن الخصائص الرئيسية للاقتصاد الأخضر أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون إسالة أو استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة. ويعتبر هذا ضروريًا بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل .إن تخضير الزراعة (Greening agriculture) في الدول النامية، والتركيز على صغار الملاك، يمكن أن يقلل الفقر مع الاستثمار في رأس المال.

٣- يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية:

في الوقت الذي اتجه فيه الاقتصاد العالمي إلى الكساد في العام ٢٠٠٨م، متأثرًا بأزمة البنوك والقروض وما سبقهما من صدمات الأسعار، تصاعد القلق من جراء فقدان الوظائف. وقد كانت هناك بالفعل أبحاث وأدلة تشير إلى فرص التوظيف التي يوفرها تخضير الاقتصاد (التقرير المشترك لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة العمل الدولية/المنظمة الدولية لأرباب الأعمال بخصوص الوظائف الخضراء، والاتحاد الأزرق-الأخضر لاتحادات العمال والمنظمات البيئية بالولايات المتحدة) ولكن الكساد جعل استكشاف ذلك أمرًا عاجلاً.

وتشهد الدول التي تتحرك نحو الاقتصاد الأخضر بالفعل خلقًا ملحوظًا لفرص التوظيف في ظل السياسات الحالية، ويمكن زيادة الإمكانيات عن طريق المزيد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء. وتعد السياسات التي تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعدة بشكل خاص، حيث يعزى إليها النصيب الأكبر من التوظيف ونموّه في معظم الدول .إن التحول إلى لاقتصاد الأخضر يعني أيضًا تحولاً في التوظيف، الذي سيخلق عددًا مماثلاً على الأقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد.

٤- يشجع على استخدام الطاقة المستدامة بدل من طاقة الوقود الأحفوري:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر ارتفاع اسعار الوقود الأحفوري فضلا عن تقديم فوائد قليلة، إن نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود هو مصدر تغير الطقس، ويعد قطاع الطاقة مسؤولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكيف المصاحبة لتغير الطقس إلى (١٧٠) مليون دولار امريكي بحلول عام (٢٠٣٠ م) التي ستتحمل الدول النامية اكثر من نصفها وتواجه العديد من تلك الدول تحديات من جراء ارتفاع اسعار الوقود المرتفعة وغير المستقرة باعتبارها مستوردة للنفط، إن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المتوافرة محليا يمكن أن يحسن من الأمن الاقتصادي والمالي للدول.

وادارة المخلفات: هي عملية مراقبة وجمع ونقل ومعالجة وتدوير أو تخلص من النفايات، يستخدم هذا المصطلح عادة للنفايات التي تنتج من قبل نشاطات بشرية ، وتقوم الدول بهذه العملية لتخفيف الاثار السلبية للنفايات على البيئة والصحة والمظهر العام، وتستخدم هذه العملية أيضا للحصول على الموارد وذلك بإعادة التدوير، يمكن أن تشمل معالجة النفايات المواد الصلبة والسائلة والغازية والمواد المشعة

٥- يشجع على تحسين كفاءة الموارد والطاقة:

بسبب محدودية الموارد الطبيعية الموجودة في الأرض، يصبح فك الارتباط بين بناء القيمة الاقتصادية وبين استخدام الموارد الطبيعية وتأثيراتها أمراً ملحاً. ويواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاه الموارد (Resource efficiency) ، اذ يعد التصنيع

مرحلة مهمة في دورة حياة استخدام الموارد، وهو يمثل حاليا (٢٣%) من التوظيف العالمي ويبدأ باستخلاص الموارد الطبيعية وينتهي بالتخلص النهائي من النفايات، في الوقت الذي يتسع فيه التصنيع في الأسواق الناشئة تزايد المخاطر المتعلقة باستخدام المواد الخطرة والسامة، إن فك الارتباط بين النفايات والنمو الاقتصادي أمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد اذ ترتبط المستويات الحالية للنفايات بقوة بالدخل فكلما ازداد النمو زادت مستويات الدخل ومن ثم ترتفع النفايات ويتوقع أن ينتج العالم ما يزيد على (١٣،١) مليار طن من النفايات في عام (٢٠٥٠م) ويمكن لزيادة كفاءة الموارد والاستفادة منها أن تقلل من تدفق النفايات المتعلقة بارتفاع مستويات المعيشة وإن تجنب المشاكل المستقبلية.

٦- يجعل الحياة الحضرية أكثر استدامة وأقل انبعاثا للكربون:

عدد سكان المناطق الحضرية اليوم (٥٠%) من تعداد سكان العالم ولكنها مثل (٦٠-٨٠ %) من استهلاك الطاقة و(٧٥%) من انبعاث الكربون ويضغط زيادة سكان المناطق الحضرية على موارد المياه العذبة وأنظمة الصرف الصحي والصحة العامة وعادة ما ينتج عنه ضعف في إنشاء البنية التحتية وانخفاض في المستوى البيئي وتكاليف باهظة للصحة العامة ، توجد بعض الفرص التي تزيد من كفاءة الطاقة الإنتاجية (Production capacity) وتقلل من الانبعاثات وكذلك المخلفات وتحاول الوصول إلى الخدمات الأساس عن طريق نقل أساليب مبتكرة ومنخفضة الكربون مما يوفر ويحسب من الإنتاجية .

٧- ينمو بشكل أسرع من الاقتصاد التقليدي في الأمد الطويل ويحافظ على الموارد الطبيعية:

إن الاستثمار الأخضر يعطي نمواً طويل الأمد بمقدار لا يقارن في الاقتصاد التقليدي مع تجنب مخاطر سلبية كبيرة مثل أثار تغير المناخ وزيادة ندرة المياه وفقدان خدمات النظم البيئية.

إن تخضير معظم القطاعات الاقتصادية سيؤدي الى خفض انبعاثات الكربون وتقليل عملية الاحتباس الحراري الى حد كبير ولإن الاستثمار الأخضر مخصص لرفع كفاءة استخدام الطاقة في مختلف القطاعات والتوسيع في الطاقة المتجددة فإن المتعلقة بالطاقة.

مبادئ الاقتصاد الأخضر:

يمكن استعراض مبادئ الاقتصاد الأخضر التي ما أن تحقق حتى يمكن الحكم بأن الاقتصاد الأخضر قد تحقق وهي على النحو التالي: (UNECO, 2012, p.12)

١- مبدأ الاستدامة: وسيلة لتحقق التنمية المستدامة وليس بديلاً عنها. ويتناول جميع أبعادها الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) .

٢-مبدأ العدل: يدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الأجيال؛ حيث يحترم حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، كما أنه يعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات للأفراد.

٣- مبدأ الكرامة: يصنع الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع؛ لأنه يقلل من حدة الفقر، ويوصل إلى مستوى عالٍ من التنمية البشرية في جميع البلدان، وكذلك يوفر الأمن الغذائي، ويسهم في حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والصحة والمياه والطاقة والخدمات الأساسية الأخرى؛ لأنه يحول الأعمال التقليدية عن طريق بناء القدرات والمهارات، كما يحترم حقوق

العمال والعمل على تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء، ويكفل حق الفرد في توفير حياة كريمة.

٤- مبدأ صحة الأرض: يسعى إلى الاستثمار في النظم الطبيعية والقيام بإصلاح تلك التي تدهورت، ويشمل ذلك الحد من التلوث، وحماية النظم الإيكولوجية، وسلامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى بما في ذلك الهواء والماء والتربة، كما أنه يضمن الاستخدام الفعال والحكيم للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والغاز الطبيعي والنفط والثروات المعدنية دون المساس بحقوق الأجيال في المستقبل، ويشجع على استعادة التوازن بين العلاقات البيئية والاجتماعية.

٥- مبدأ الدمج: تشاركي في صنع القرار؛ لأنه يقوم على الشفافية والتعلم السليم والمشاركة الواضحة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وهو يدعم الحكم الرشيد على جميع المستويات من المحلية إلى العالمية، كما أنه يعزز المشاركة التطوعية الكاملة والفعالة على جميع المستويات. وهو اقتصاد يقوم على احترام القيم البيئية والثقافية؛ حيث يبنى الوعي المجتمعي، من خلال تطوير التعليم والمهارات واعطاء فرص متكافئة للجميع، والدعوة كذلك إلى حقوق الصغار والكبار والنساء والرجال، والفقراء والعمال ذوي المهارات المنخفضة، والشعوب الأصلية والأقليات العرقية والمجتمعات المحلية.

٦-مبدأ المساءلة والحكم الرشيد: فالاقتصاد الأخضر يشترط المساءلة، ويوفر إطاراً؛ لتنظيم الأسواق والإنتاج بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

٧-مبدأ المرونة: يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئية، والتكيف للأحداث المناخية المتطرفة والكوارث، أنه يخلق أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة، كما يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحلية.

٨-مبدأ الكفاءة والكفاية: فالاقتصاد الأخضر يعطي الأولوية للطاقة المتجددة والموارد المتجددة. كما يهتم بأسعار التكاليف الحقيقية وادماج العوامل الخارجية والاجتماعية والبيئية، وكذلك يدعم إدارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ويعطي حقوقاً عادلة للوصول للملكية الفكرية ضمن إطار قانوني عالمي.

٩-مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة: حيث يستثمر الاقتصاد الأخضر بشكل يحقق الرفاهية للأفراد في الحاضر وكذلك للأجيال القادمة؛ لأنه يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، وهو يعطى الأولية للعمل، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم، كما يشجع التعليم العادل على جميع المستويات.

أهمية الاقتصاد الأخضر:

يتضح أهمية الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

–مواجهة التحديات البيئية: عبر خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليص حجم النفايات وادارتها بشكل أفضل، وحماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.

–تحفيز النمو الاقتصادي: حيث من المتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسريع النمو الاقتصادي العالمي وخاصة علي المدي الطويل لتتفوق علي نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد.

–القضاء على الفقر: حيث يتيح التحول إلي الاقتصاد الأخضر خلق فرص هائلة من العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة. (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١١ م، ص ٧٣).

كما تأتي أهمية الاقتصاد الأخضر لأنه يعد من المتطلبات العالمية التي تسعى اليه دول العالم اجمع سواء أكانت نامية أم متقدمة وذلك لأنه يحسن من رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل وبصورة ملحوظة من المخاطر البيئة (Environmental risks) وندرة الموارد الايكولوجية ، يمكن إن ينظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقلل من انبعاث الكربون وتزداد معه كفاءة استخدام الموارد كما إنه يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، وفي الاقتصاد الأخضر يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العام والخاصة التي تقلل من انبعاث الكاربون (Carbon emissions) والتلوث وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة ومنع خسارة التنوع والنظام الإيكولوجي ، وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح ويحافظ على حجم رأس المال الطبيعي (الشمري و الزبيدي والجوراني، ٢٠١٧م، ص٢٣).

كما ترى الباحثة أن أهمية الاقتصاد الأخضر لا تقف على كونه هدف دولي اقتصادي، بل يمتد ليطول كافة أبعاده عالمياً ومحلياً، ليحقق رفاهية الأنسان بما يجعل حياته مستقرة أمنياً ونفسياً، وتقليل نسبة البطالة إلى مستويات متدنية بإحلال وظائف خضراء بالتشاركية مع القطاع الحاص وريادة الأعمال، وطبيعة هذه الوظائف نابعة من الهدف الأعلى للدول كافة في أهمية الاقتصاد الأخضر للسعي للإنتاجية المسؤولة والابتكار الأخضر، ودعم القرارات التي تؤمن البيئية والحياة الفطرية وتحافظ عليها وتحفظ استمراريتها وديمومتها للأجيال الصاعدة والواعدة، وتكييف الظروف الطبيعية بما يخدم هذا الاقتصاد وإحقاق التكافل الاجتماعي، ونشر ثقافة العدل والمساءلة والمحاسبية في الدول، وحُسن إدارة الأزمات، والحد من الاندفاعية والمخاطرة بالبيئية بتكتيكات مقصودة لترشيدها.

الاقتصاد الأخضر في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠):

ولبلادنا عصب السبق في الأخذ بالخطط التنموية منذ عقود، ولمواكبة المستحدثات المعاصرة في الاقتصاد جاءت اسهامات المملكة في النهوض بكافة القطاعات مستقبلاً، من خلال ما أعدت لها من تشريعات وقوانين وأجندة جادة، امتثلت في رؤية المملكة (٢٠٣٠)، ويستشف منها الإشارات العدة لسعي المملكة نحو الاقتصاد الأخضر الذي لم يذكر هو الآخر مصطلح بينما جاءت مضامينه متمثلة في أحد محاور الرؤية الرئيسة، وهو " اقتصاد مزدهر، وفي مستهل

الرؤية ذكر رجل الرؤية الأول ولي العهد محمد بن سلمان-حفظه الله- في كلمته " أن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركا لاقتصادنا وموردا إضافيا لبلادنا، ولوطننا موقع استراتيجي، فالمملكة العربية السعودية هي أهم بوابة للعالم بصفتها مركز ربط للقارات الثلاث، وتحيط بها أكبر المعابر المائية أهمية وهذه العوامل هي مرتكزات رؤيتنا التي نستشرف

آفاقها، ونرسم ملامحها معاً، وفي وطننا وفرةٌ من بدائل الطاقة المتجددة، وفيها ثروات سخية من الذهب والفوسفات واليورانيوم وغيرها، وأهم من هذا كلة ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعبٌ طموحٌ، معظمُه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمانُ مستقبلها بعون الله".

واستناداً على ما سبق يعد الموقع الذي تقع فيه المملكة في قلب العالم وهذا من شأنه يعزز الفرص لتقوية الاقتصاد الأخضر، وكما تمتاز المملكة بسعة بدائل الطاقة المتجددة كطاقة الشمس وطاقة الرياح، وكما أن فيها ثروات معدنية غير البترول والغاز الطبيعي، كالذهب والفوسفات واليورانيوم، الذي يدعم القرار في الاستناد على الاقتصاد الأخضر وتخفيف الضغط على مصادر الطاقة البنية التقليدية، كما أن أبرز طاقة تمايز المملكة عن مختلف الدول في وجود طاقة الموارد البشرية، بسواعد فتية قادرة على الانتقال السريع لإحلال الاقتصاد الأخضر حسبما تُشير تقارير الهيئة العامة للإحصاء للملكة عام ١٤٤٠هـ-٢٠١٨م" من بين عمر١٥ إلى ٥٩ يشكلون ١١,٥٧ مليون من ٣٣,٤١ مليون نسمة" (أرقام، ٢٠١٨م)، وهذا ما يشكل ٣٥% من نسبة الشعب، وفي ظل الاقتصاد الأخضر سوف تتأتى الفرص الخضراء لدعم هذه الفئة والتقليل من البطالة، بما يكفل تنامي الاقتصاد في المستقبل.

الاقتصاد الأخضر في ورؤية ٢٠٣٠م:

وكما يتضح مما سبق يشكل محور الاقتصاد الأخضر ثلث الرؤية، بالإضافة إلى عنوان أحدّ أبرز فقرات الرؤية وهو تحقق استدامة بيئية، وافصحت الفقرة عن إشارات واضحة وجلية للاقتصاد الأخضر يعدّ حفاظنا على بيئتنا ومقدراتنا الطبيعية من واجبنا دينيّا وأخلاقياً وإنسانياً، ومن مسؤولياتنا تجاه الاجيال القادمة، ومن المقومات الاساسية لجودة حياتنا. لذلك، سنعمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلّفات، كما سنقاوم ظاهرة التصحّر، وسنعمل على الاستثمار الأمثل لثروتنا المائية عبر الترشيد، واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة، وسنؤسس لمشروع متكامل لإعادة تدوير النفايات، وسنعمل على حماية الشواطئ والمحميّات والجزر وتهيئتها، بما يمكّن من الاستمتاع بها، وذلك من خلال مشروعات تموّلها، الصناديق الحكومية والقطاع الخاص. (ص٢٢).

وبتحليل مضمون النص السابق، يلمس الاتفاق مع مفهوم الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر" اقتصاد يُولد النمو والوظائف من خلال استثمارات عامة وخاصة ترفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتحمي التنوع البيولوجي والنظم البيئية، تعزز رأس المال الطبيعي وتخفف التلوث وانبعاث الكربون"(٢٠١٤م، ص٣).

من توارد مفاهين مترادفة بينهما مثل (الحد من التلوث-الاستثمار -حماية البيئة ومقدراتها-تعاون القطاع الخاص مع القطاع الحكومي)، إي أن الرؤية تناولت هذا النوع من الاقتصاد بطريقة لا مباشرة.

كما أن مفهوم هويدا عبدالهادي (٢٠١٤م) للاقتصاد الأخضر كما تُعرفه: بأنه ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع خفض المخاطر، والندرة البيئية" (ص٦)، في حين أن النص السابق للرؤية يشترك في شواهد منها(الرفاهية للمجتمع الحيوي-والمحافظة على الموارد من الاضمحلال والندرة). وهذا ما توليه الرؤية جُل اهتمامها من تهيئة المرافق البيئة لتحقيق الرفاهية والمتعة للمجتمع.

كما أن عناصر الاقتصاد الأخضر وخصائصه وأهميته الآنفة الذكر منها(توليد واستخدام طاقة متجددة-كفاءة استخدام الطاقة -العمل على إدارة وتقليل النفايات -الحفاظ على استدامة استخدام الموارد الطبيعية -توفير فرص عمل جديدة) جميعها اشتركت بتواجدها ضمنياً في أحد أبرز نصوص الرؤية، وفي نص آخر من وعاء الرؤية المعنون "اقتصاد مزدهر واستثمار فاعل" إن تنويع اقتصادنا من أهم مقومات استدامته، ورغم أن النفط والغاز يمثلان دعامة أساسية لاقتصادنا، إلا أننا بدأنا التوسع في الاستثمار في قطاعات إضافية، وندرك أن أمامنا تحديات كبيرة ونسعى إلى تخطيها. لقد بلغ متوسط نمو الاقتصاد السعودي خلال ال (٢٥) سنة، مما أسهم في توفير الماضية أكثر من (٤ %) سنوياً ملايين الوظائف، ويعدّ اقتصاد وطننا بفضل الله من أقوى (٢٠) على مستوى العالم، إلا أن طموحنا أكبر" ويتضح جلياً من خلال الفقرة السابقة المقتبسة حرفياً من الرؤية تدعيمها لاتخاذ تدابير صارمة تدعم الاقتصاد الأخضر وتهيأ الظروف التمكينية لوجوده وتظافره.

والكثير من الشواهد التي تدعم انبثاق الرؤية من الاقتصاد الأخضر، أو بالأدق اهتمام الرؤية بإحلال الاقتصاد الأخضر منها " سوق للطاقة المتجددة على الرغم من تمتّعنا بمقومات قوية في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أننا لا نملك -حتى الآن - قطاعاً منافساً في مجال الطاقة المتجددّة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع مستوى الاستهلاك المحلي للطاقة ثلاثة أضعاف بحلول عام (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م). لذلك نستهدف إضافة (٩,٥) جيجاوات من الطاقة المتجددة إلى الإنتاج المحلّي كمرحلة أولى، كما نستهدف توطين نسبة كبيرة من سلسلة قيمة الطاقة المتجددة في اقتصادنا، وتشمل تلك السلسلة خطوات البحث والتطوير والتصنيع وغيرها.

"نمتلك كل المقومات للنجاح في مجال الطاقة المتجددة، ابتداءً من المدخلات مثل السيليكا والبتروكيماويات، وانتهاء بما تمتلكه شركاتنا السعودية الرائدة من خبرة قوية في إنتاج أشكال الطاقة المختلفة، لذلك سنضع إطاراً قانونياً وتنظيمياً يسمح للقطاع الخاص بالملكية والاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، ونوفّر التمويل اللازم من خلال عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة لتحقيق المزيد من التقدّم في هذه الصناعة وتكوين قاعدة من المهارات التي تحتاج إليها. وأخيراً، سنتولى ضمان تنافسية سوق الطاقة المتجددة من خلال تحرير سوق المحروقات تدريجياً، وسنطرح مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجدد".

وباستقراء ماورد من شواهد وإشارات للاقتصاد الأخضر في وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠، من حيث الاسترشاد في استخدام الطاقة الغير متجددة- والحد من الظواهر الجغرافية السلبية كالنفايات الصلبة والتصحر والتلوث البيئي، والاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة، وتدوير النفايات، وتفعيل دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الصناعية وغيرها، وهذا لا يتأتى إلا بوجد حثيثات جاهدة تعمل نحو الإقرار الجازم بفاعلية الاقتصاد الأخضر.

جهود المملكة نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

وعلى الرغم من محدودية تفاعل البحث العلمي لهذا النوع من الاقتصاد في المملكة وضآلة الدراسات حوله إلا أن المملكة لم تكن بمنأى عن هذا النوع من الاقتصاد بل هناك العديد من الجهود كما توضحها أوراق العمل والدراسات الآتية.

في دراسة أجراها الربعي (٢٠١٢م) حول جهود المملكة للتنمية المستدامة:

1- -بدء الاهتمام بالطاقة البديلة (المتجددة) في المملكة العربية السعودية منذ بداية الثمانينيات الميلادية من خال مشروع القرية الشمسية بالعيينة غرب الرياض.

2- -في ٧ أبريل ٢٠١٠ تم إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة بهدف بناء مستقبل مستدام للمملكة العربية السعودية من خال إدراج مصادر الطاقة الذرية والمتجددة ضمن منظومة الطاقة المحلية، والعمل جاري الآن لبناء المدينة المستدامة وهي المقر المستقبلي لمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة جنوب غرب مدينة الرياض. تشمل الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المتحولة من النفايات والطاقة الجوفية الحرارية. بدأت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة مشروع دراسة تأثير ربط محطات الطاقة المستدامة بالشبكة الكهربائية السعودية وذلك بمشاركة مختلف شركاء العمل الأساسيين ذوي العلاقة المباشرة بقطاع الطاقة الكهربائية منها الشركة السعودية للكهرباء وشركة نقل الطاقة السعودية ووزارة المياه والكهرباء وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج وغيرها.

3- -تم الإعلان عن خطة طموحة تعد الأبرز على المستوى الدولي لإنتاج ٤١ جيجاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام ٢٠٣٢م لتأمين ثلث حاجة المملكة من الكهرباء تقدر تكلفتها بحوالي ١٠٩ مليار دولار. وقد كشفت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة عن هذه الخطة في منتصف عام ٢٠١٢م، وتأمل المدينة أن تتحول المملكة إلى مملكة الطاقة المستدامة. هدفت الخطة إلى تخفيض كمية البترول الذي يستخدم لإنتاج الكهرباء وتأسيس صناعة للطاقة الشمسية محليًا وخلق فرص عمل.

4- -نجح فريق من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تصميم وتصنيع أول سيارة شمسية (عربية) تُسجل في نظام SAE الأمريكي وهي السيارة (وهج) والتي شاركت نسختها الأولى بنجاح في السباق الشمسي في أستراليا عام٢٠١١م.

5- -تخطط المملكة إلى وضع معدل إعادة استخدام المياه ليتجاوز ٦٥ % بحلول عام ٢٠٢٠ وإلى أكثر من ٩٥% بحلول عام ٢٠٤٠م ، وذلك من خال تحويل مرافق معالجة مياه الصرف الصحي إلى مصدر رئيس للمياه ضمن مختلف القطاعات. وقد قامت بتخصيص نحو ٦٦ بليون دولار للاستثمارات طويل الأجل في مشروعات تطوير مرافق معالجة المياه وتحلية مياه البحر خال العشر سنوات القادمة وفي الوقت نفسه تسعى الحكومة إلى تحقيق ما نسبته ١٠٠ % لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بحلول ٢٠٢٥ في المدن والمحافظات والمراكز التي يصل عدد سكانها إلى ٥٠٠٠ آلاف نسمة أو أكثر، علمًا أن سوق إعادة استخدام المياه في المملكة تفوق ٣،٤ مليون دولار، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم.

6- -تم إنشاء المركز السعودي لكفاءة الطاقة بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٣ وتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٤٣١هـ، بتحويل البرنامج الوطني (المؤقت) لإدارة وترشيد الطاقة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى مركز وطني دائم في إطار التنظيم الإداري للمدينة يسمي «المركز السعودي لكفاءة الطاقة » بهدف ترشيد ورفع كفاءة استهلاك الطاقة، وتوحيد الجهود بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال، وهو ما يساهم في دعم والمحافظة على الثروة الوطنية من مصادر الطاقة بما يعزز التنمية والاقتصاد الوطني ويحقق أدنى مستويات الاستهلاك الممكنة بالنسبة للناتج الوطني العام والسكان.

7- -بدء تشغيل محطات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في كل من الخفجي وينبع، كما إن المؤسسة القائمة التي تعمل بالوقود كما أن الهدف من إنشاؤها هو أن تكون محطات بديلة لها على المدى البعيد.

8-من الجهود التي بذلتها المملكة مواجهة خطر النفايات، ليس بالتخلص منها فقط، بل للإفادة منها من خال إنشاء ثلاثة مصانع طاقتها السنوية ٦٥ طن. كما أنها ركزت جهودها في مجال تحويل وتصنيع النفايات الورقية والبلاستيكية والمعدنية والعضوية (الربعي، ٢٠١٢م).

9 -وقد وقعت المملكة العربية السعودية في بداية عام ٢٠١٠ م عقدًا من ثلاثة مراحل لتوليد ١٠ ميجا وات من الخلايا الشمسية بتقنية النانو لإنتاج مياه بسعر ٣٣ هللة لكل كيلو وات في الساعة بتكلفة أقل لكل متر مكعب على أن يتم استخدام خلايا شمسية مركزة ضمن المرحلة الثالثة (الناصر، ٢٠١٤ ، ص٩٩).

التحديات التي تواجهه المملكة نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

تتصادم مع جهود المملكة نحول التحول الأخضر الكثير من العراقيل والتحديات منها:

التحدي الأول هو: زيادة عدد السكان (التحدي الديموغرافي) حيث إن عدد السكان في المملكة العربية السعودية، ينمو بمعدلات مرتفعة، كما تضخم الهجرة نحو المدن، لذلك تعد تنمية الأرياف أولوية قصوى بهدف إحداث هجرة عكسية إلى هذ الأرياف ومن أجل إحداث التنمية المتوازنة.

والتحدي الثاني يتمثل في الأمن المائي، حيث إن المنطقة العربية بوجهاً عام تعد من أكثر المناطق جفافًا في العالم بسبب موقعها الجغرافي وطبيعتها الصحراوية وقلة الأمطار كما أن شبكات المياه العامة تفقد ما بين ٣٠ إلى ٥٠ % منها بسبب عدم الصيانة المنتظمة وسوء حالة هذه الشبكات، ومن المتوقع أن يزداد العجز المائي بشكل مطرد إذا لم تعالج هذه المشكلات ولم يتم وقف النزيف المائي والذي من شأنه استنزاف المخزون الاستراتيجي من المياه.

والتحدي الثالث الذي يواجه المملكة والعالم العربي بشكل عام هو الأمن الغذائي بسبب اعتمادها الكبير على استيراد معظم احتياجاتها من الغذاء من الخارج وبسبب سيادة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وهو ما يمثل التحدي الرابع الذي يواجه المملكة وبقية الدول العربية نظرًا لامتداده عبر مختلف الفئات المجتمعية وشموليته لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

والتحدي الأخير الذي يواجه المملكة هو التغير المناخي حيث تشير التوقعات إلى أن الآثار المترتبة على التغيرات المناخية في الدول لعربية ستكون أكبر بكثير من مساهمة المنطقة في خفض انبعاثات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) والتي سوف تؤثر بشكل كبير على النساء وكبار السن والأطفال والفقراء، كما إن آثار التغيرات المناخية سوف تمتد إلى قطاعات اجتماعية واقتصادية.

ولكي تتقدم المملكة نحو الاقتصاد الأخضر عليها الوقوف بوجه التحديات والعمل على تذليلها لخدمة التنمية، وإن هذا لن يكتمل إلا بتظافر كافة القطاعات، وتكاتف جميع الأيدي، والمثابرة الواعية مع الأخذ بالرؤية كخارطة طريق للمضي قُدماً نحو الاقتصاد الأخضر.

من التوصيات التي أُدرجت في تقرير أجراه عبد الحفيظ (٢٠١٥م) بعنوان الاقتصاد الأخضر قاطرة التنمية التي يمكن اعتمادها بها بهدف التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

-ضرورة الأخذ في الاعتبار أن عمل الاقتصاد الأخضر يتمتع بالشمولية، إذ يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن الضروري تشجيع فرص العمل الخضراء وتلبية الحاجة إلى التدريب وتطوير المهارات لدعم الابتكار والبحث والتطوير والعمل على نقل التقنية الخضراء من الدول المتقدمة وتشجيع الشراكات التي تكفل دعم الانتقال الفعلي إلى الاقتصاد الأخضر.

-الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الأخضر لا يتوقف على السياسات الصناعية أو الأنشطة منخفضة الكربون، بل يجب أن يشمل نطاقًا واسعا من السياسات التي تشمل القطاعات الإنتاجية والبيئة في المنطقة بما فيها النظم الإصلاحية التي يتطلبها الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

-لابد من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التمويل الأخضر والتمويل الجزئي والتجارة والاستثمار وتعميم أفضل الممارسات المتوافقة مع متغيرات المناخ.

-العمل على تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية ومحلية لتقدير تكلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر وما يمكن تحقيقه من عوائد وتقييم دور التحول في تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وكذلك تطوير مؤشرات يعتمد عليها خاصة بدول المنطقة لقياس مدى التطور المتحقق في مختلف أنشطة الاقتصاد الأخضر.

-جعل التنمية الريفية الزراعية هدفًا استراتيجيًا للحد من وطأة الفقر في الأرياف، على أن يكون ذلك مقرونًا بخدمات الإرشاد الزراعي الجيدة التي تساعد المزارعين على الممارسات المستدامة.

تحديات أخرى تواجه المملكة:

-الارتفاع الواضح في معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والذي بلغ حجمه في عام ٢٠٠٣ ما يزيد على ٣٠٣ ألف طن سنويًا.

-انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة حيث إنها لا تتجاوز ٢% من مجمل المساحة الكلية

-انخفاض أراضي الغابات حيث إنها تواجه الجفاف بسبب قلة المطر والرعي غير المنظم واستخدام أشجار الغابات في التدفئة ونحوها.

-اتساع مساحة الأراضي الصحراوية إذ تبلغ نحو ٩٢ % من المساحة الكلية للمملكة، (الهيتي، ٢٠١١م).

وفي دراسة أجراها المالكي (بعنوان التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية، ٢٠١٧م)" كان مفادها أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر داعم للنمو والدخل وخلق فرص العمل. كما إن الاقتصاد الأخضر يعمل على إحلال الوقود الأحفوري بالطاقة النظيفة والتقنية منخفضة الانبعاثات الضارة بالبيئة.

تمثلت مشكلة الدراسة بشكل أساسي في إساءة تخصيص الموارد والتدهور البيئي. أو بشكل آخر، في فشل النظام الاقتصادي السائد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والفقر والتضخم والأزمات المالية المتكررة.

كما إن هناك عوامل أخرى ساهمت بشكل أو بآخر في تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مثل الاحتباس الحراري وأزمات المناخ والتنوع البيولوجي، وأزمات الوقود والغذاء والماء.

كما أوصت هذه الدراسة بما يلي:

-توحيد الجهات المشرفة وذات الصلة بالبيئة تحت جهة أو جهاز واحد وذلك لتوحيد الجهود من ناحية ومن ناحية أخرى السرعة في اتخاذ القرار وتنفيذ المهام المنوطة بالبيئة. فمثلاً هناك وزارة البيئة والمياه والزراعة، وهناك مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، والهيئة العامة لحماية الحياة الفطرية ...الخ.

-زيادة الاستثمارات التي تهدف إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر وشموليتها لكافة مناطق ومحافظات المملكة مثل الطاقة المتجددة (الشمسية وطاقة الرياح) وشبكة النقل العام وتزويد المحافظات والمراكز التابعة لها في مختلف مناطق المملكة بشبكات المياه المحلاة، وتدوير النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي. فعلى سبيل المثال تعد المرتفعات الغربية والجنوبية الغربية للمملكة من المناطق المناسبة للاستفادة من طاقة الرياح بحكم ارتفاعها عن سطح البحر، وكذلك منطقة حائل والمناطق المماثلة لها سواء في الشمال أو الجنوب.

-استغلال مياه الأمطار الموسمية من خال بناء المزيد من السدود في مختلف المناطق الإدارية وبناء أماكن لجمع وحفظ هذه المياه في الأماكن الأخرى التي قد يتعذر بناء السدود فيها لأي سبب للأغراض الزراعية والأخرى كالاستخدام المنزلي بعد معالجتها. كما يمكن أن تقام على هذه السدود محطات لتوليد الطاقة.

-الاستفادة من تجارب الدول والمدن الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر أو النمو الأخضر أو غيرها من المبادرات الخضراء والزرقاء. ومن أبرز التجارب التي يمكن الإفادة منها ما يلي:

_-مدينة كوبنهاجن في الدنمارك تهتم بتنويع مصادر إمدادات الطاقة ومعالجة الصرف الصحي وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ومدينة لندن في المملكة المتحدة فيما يتعلق بضريبة الازدحام ومصارف الاستثمارات الخضراء.

_-التجربة الألمانية من حيث تلبية أهداف الطاقة النظيفة بدون الطاقة النووية لتجنب المشكلات والتسريبات الإشعاعية التي قد تحدث نتيجة لبناء مفاعلات نووية ككارثة فوكوشيما عام ٢٠١١.

_-التجربة السنغافورية بإعداد خطة طويلة الأجل للتنمية المستدامة (٢٠ سنة فأكثر) من خال لجنة وزارية مشتركة، كذلك من خال نظام حصة السيارات وتسعيرة الطرائق الإلكترونية للحد من تزايد استخدام السيارات.

ـ من التجارب الرائدة في الاقتصاد الأخضر تجربة البرازيل (مدينة كورتيبا عاصمة ولاية بارانا) في التخطيط المدني وإدارة المدن وتنظيم النقل ومعالجة سكان الأحياء الفقيرة، والأنظمة البيئية المتشددة في المدن الصناعية، وأخيرًا تجربتها الرائدة في مجال تدوير النفايات.

- تجربة أوغندا في التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العضوية.

- تجربة دولة بنجلاديش (شركة جرامين للطاقة) إذ يمكن الاستفادة منها في مجال الطاقة المتجددة الأنظمة المنزلية الشمسية لسكان الأرياف.

- التجربة التونسية في الاستثمار في الطاقة المتجددة، وكذلك التجربة المغربية والمتمثلة في المخطط الشمسي ومخطط طاقة الرياح، والآثار الإيجابية المترتبة عليها سواء على مستوى الانبعاثات أو خلق فرص العمل. ومن أهم مرتكزات التجربة المغربية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر إدماج البعد البيئي في البرامج التعليمية وفي التعليم بمختلف مراحله بهدف تعزيز المواطنة البيئية وتعديل السلوكيات وأنماط الاستهلاك المستقبلية.

-إنشاء لجنة مركزية عليا للاقتصاد الأخضر مشتركة بين جميع الوزارات يكون من مهامها اقتراح التوجيهات الاستراتيجية وضمان المتابعة والتطوير المستمر لمختلف البرامج المعتمدة وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على غرار التجربة المغربي.

-إنشاء شبكة لمراقبة نوعية الهواء من خال عدة محطات ثابتة ومتنقلة لتوفير بيانات دقيقة لتحديد مدى تأثر الهواء في المملكة بالأنشطة والتطورات الصناعية والعمرانية والحركة المرورية وغيرها وانعكاساتها على صحة الإنسان، ويمكن الاستفادة هنا من التجربة الإماراتية.

-توظيف وسائل الإعلام المختلفة للتوعية وإبراز أهمية المحافظة على البيئة وضرورة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وأهمية الوعي بأنماط الاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام والاستثمارات الخضراء والضرائب الخضراء وغيرها من مكونات الاقتصاد الأخضر.

-تطوير التشريعات والأنظمة والمواصفات اللازمة للتحول إلى البناء الأخضر.

-إشراك القطاع الخاص في دعم جهود التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خال البحوث والدعم والرعاية والتوعية والمشاركة في الاستثمارات والخضراء والتمويل الأخضر.

-الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تدوير النفايات مثل التجربة البريطانية، وتحويل النفايات إلى طاقة مثل التجربة الأمريكية وغيرها من التجارب.

-تسليط الضوء على النفايات البلاستيكية وسن قوانين تحد من استخدام العبوات البلاستيكية الغير قابلة للتحلل، أو تحويلها إلى عبوات قابلة للتحلل بإضافة مادة البولي أولفن(OXO).

-تضمين المقررات الدراسية الجامعية والمدرسية مفردات عن مكونات الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر وأهمية ذلك بين الأجيال كضمان للتنمية المستدامة.

-زيادة الإنفاق على البحوث العلمية الموجهة نحو مجال الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البيئي والموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتشجيعها ودعمها ماديًا ومعنويًا ونشرها في وسائل وقنوات النشر المختلفة.

-لاتزال الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع نادرة وبشكل خاص الدراسات التطبيقية والقياسية في المملكة رغم أهمية الموضوع، وقد يكون السبب ندرة البيانات المتاحة في المملكة ولكن من المتوقع أن يحظى الجانب التطبيقي من هذا الموضوع بأهمية أكثر في المستقبل القريب (المالكي، ٢٠١٧م).

وتتفق هذه الدراسة مع توصيات الدراسة السابقة، في أن استعدادات كافة القطاعات للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المملكة دون حكرا على قطاع دون آخر، إلا أن قطاع التعليم يستحوذ على النصيب الأكبر والمسؤولية الصريحة في تبني هذا التحول، بكافة جوانبه، في تضمين الاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية، والدعم السخي لأبحاثه.

التعليم والاقتصاد الأخضر:

عُنيت العديد من الأبحاث في وجهة النظر المتعارف عليها في أن للتربية والتعليم القوة الكبرى؛ لإحداث أي تحول في النظام العام لأي دولة؛ من خلال دورها الذي تلعبه في تحقيق التنمية وبناء الحاضر والمستقبل، وأنها الداعم الأول في تنمية المواطن الأخضر الصالح الذي تأمله أي دولة في أبناءها.

وقد أكدت العديد من الكتابات والهيئات على دور التعليم العالي في دعم الاقتصاد الأخضر؛ فقد ناقشت هيئة اليونسكو في أكتوبر عام ٦١٠٠ م في الاجتماع التشاوري حول " التعليم الفني المهني" نظم التدريب لمواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر. وقد تناول الاجتماع ثلاث قضايا رئيسة هي: السياسات والبرامج، والمناهج الدراسية، وتنمية القدرات من خلال الشبكات. وكان من أهم توصياتها التأكيد على أهمية التعليم العالي والفني والمهني، والتركيز على بناء القدرات، والاهتمام بقضايا التعليم والتنمية المستدامة؛ واجراء البحوث المبتكرة في هذه المجالات في دعم الاقتصاد الأخضر. **(E, Barbier, 2011, pp. 233-245).**

الانعكاسات العالمية لدور التعليم ومؤسساته في إحداث الاقتصاد الأخضر:

للتعليم دور مفصلي في تحقق مفهوم الاقتصاد الأخضر فقد سلط برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الضوء على الحاجة إلى مراجعة المناهج التعليمية الدراسية والبرامج التدريبية التي تعزز التدابير التي تنمي هذا النوع من الاقتصاد لدى كافة أطرافها ومؤسساتها وعناصرها.

كما أكد الحاجة إلى التعليم والتعلم في مجالات العلوم المتكاملة المسماة STEM والذي يعني الاهتمام بتخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأن عدم وجود هذه المهارات المرتبطة بهذه التخصصات يحتمل أن يعوق الجهود الرامية إلى النمو الاقتصادي الأخضر.

وفي السياق ذاته فإن فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة (UNEMG) قد جعل بؤرة التركيز على الحاجة إلى التعليم الفني والمهني والتدريب لتوليد المعرفة والابتكار، وللمساعدة في التخفيف من حدة الفقر، وتشجيع التغيرات في السلوك الفردي والمواقف، وأساليب الحياة وأنماط الاستهلاك والإنتاج.

وهناك اهتمام من منظور تجاري من قبل غرفة التجارة بالوكالة الدولية (CCI) والذي أكد أهمية التعليم في تفعيل الاقتصاد الأخضر، وخاصة في تخصصات الهندسة والرياضيات ورأس المال البشري والطبيعي وسبل العيش المستدام وبناء القدرات والحاجة إلى المستقبل.

كما يلاحظ في الوثيقة الختامية ريو + ٢٠، وموضوعها "المستقبل الذي نريده" أنها قد ركزت على التعليم أيضا ودوره في الاقتصاد الأخضر (UNESO, 2012, p.2) .

ويتضح من خلال ذلك أن التعليم له نصيب من المبادرة في تحقق مفهوم الاقتصاد الأخضر، وتتظافر جميع المناهج الدراسية على اختلاف طبيعتها وأسس بناءها، بما يسمح بتوظيفها وتأهيلها لتتناسب مع تحقيق الاقتصاد الأخضر التي ينبغي الاهتمام بها وتوظيفها وتحقيق التكامل بينها، بما يسهم في تحقيق الجهود الرامية لتطبيق هذا المفهوم، وهي متعددة منها ما يتعلق بتخصصات العلوم الإنسانية مثل التربية وغيرها، ومنها ما يتعلق بالعلوم الطبيعية كالهندسة، ومنها ما يتعلق بالبرامج الرقمية في إحقاق منحى التكامل بينها لجعل هذه المفهوم واقعاً ملموساً.

ونظراً لأهمية المفهوم فقد نظمت اليونسكو في مارس (٢٠١٥م)، اجتماعا للخبراء شهد حضوراً جيداً بشأن التعليم في مجال التغير المناخي والتنمية المستدامة في نظم التعليم والتعلم في دول المغرب العربي وجاء في سطوره " تطوير المناهج التعليمية والمواد التعليمية: لضمان التنمية المتوازنة والحكم واستجابة المناهج الثقافية المناسبة المدعمة بما يكفي من مواد التدريس والتعلم في جميع مستويات وأشكال التعليم في الدول الاعضاء، وخطة العمل للاتحاد الافريقي وتطوير المناهج الدراسية هو عملية مستمرة من ترجمة الأهداف التربوية والتعليمية في المبادئ التوجيهية العملية المحتوى والمواد وطرق المدرسة والانشطة الرامية إلى تحقق نتائج التعليم المطلوبة ومنهج يعكس القيم والمواقف وتطلعات المجتمع الأوسع ولذلك ينبغي أن ترتكز على الثقافة بينما يفتح التأثيرات الإيجابية العالمية." (سويلم، ٢٠١٥م، ص١١).

ومن التوصيات التي خرج بها خبراء التعليم في الاجتماع ما يلي:

ينبغي التركيز أكثر على وضع السياسات، وتدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والتعاون مع المجتمعات المدنية من أجل النجاح في تنفيذ التنمية المستدامة في المنطقة .

- ينبغي على وزارات التعليم أن تركز على تحسين وتطوير جميع برامجها التعليمية من أجل ادماج وربط مفاهيم التعليم في مجال تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة بجميع مناهجها لكل المراحل.

-على خبراء التعليم أن يتأكدوا من أن البرامج التي تم تحديثها لا تتناول فقط مشاكل البيئة العادية على مضض، ولكنها تركز أكثر على مفاهيم التنمية المستدامة ومعلوماتها وكيفية ربط البيئة والاقتصاد والمجتمع مع تغير المناخ.

-على وزارة التربية والتعليم دعم المعلمين وتدريبهم على تدريس المناهج التعليمية الجديدة المقترحة، من أجل تطوير أدائهم والوصول لأعلى استفادة ممكنة من البرامج التعليمية الجديدة. ويشمل ذلك توفير كل الدعم والاحتياج المالي، والتدريب على اكتساب المهارات التنموية.

وباستقصاء ما سبق في التنمية المستدامة وإحلالها في خطط التعليم، وأن أبرز أدواتها هو الاقتصاد الأخضر، وقد اهتمت الكثير من الدول بهذا المفهوم في برامجها التعليمية سواء في التعليم العام أو الجامعي، وفيما يلي بعض منها:

أ - في الولايات المتحدة الأمريكية: عقد مؤتمر قمة في واشنطن عام ٢٠١١ م، وتناول المناهج التعليمية وعلاقتها بالاقتصاد في ثلاث ولايات. وقد شرعت تلك الولايات في إعداد برنامج لمدة عامين من أجل التوصل إلى النموذج الذي يقدم في المرحلة الثانوية وحتى الدراسة الجامعية، وقد حاولت كل ولاية التركيز على نوع مميز في التخصص حيث ركزت أوهايو على التكنولوجيا الحيوية والزراعة، أما ولاية أوريغون فقد ركزت على الرياح والطاقة الشمسية وقضايا التنمية المستدامة. كما ركزت جورجيا على مجال الطاقة وادارة البناء والنقل.

وقد وضع المهتمين في هذا المؤتمر حزمة من التوصيات الرئيسة وهي:

–استخدام مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة كإطار مشترك في التعليم.

–ربط المنظور المحلي بالعالمي.

–الاهتمام بالتعلم واحترام مصادر المعرفة المختلفة مثل المعارف المحلية والأصلية.

–تشجيع التنمية التربوية التي تدعم المشاركة التفاعلية والمستقبل.

–الاشتراك مع الشباب في نشاطات التعلم.

–دمج تنمية مهارات الوظائف الخضراء وفرص العمل في التعليم التقني والمهني.

–التعليم والتدريب (التدريب المهني والتقني) ودعم سبل المعيشة المستدامة.

–تطوير وتبادل ونشر الممارسات الجيدة.

–وضع مؤشرات وأدوات وأطر لرصد وقياس فاعلية البرامج والأنشطة والمشاريع.

كما أن هناك أولوية في دعم التعليم العالي ليلعب دوراً حاسماً في جعل هذا التحول حقيقة واقعة. وأحد الأهداف الحاسمة من التعليم المستدام هو توليد طرق جديدة للتفكير والتدرب على

إيجاد حلول للمشاكل البيئية، وزيادة الوعي بالعلاقة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والطاقة والبيئة.

كما تم وضع برنامج يتكون من:

–**المناهج والتصميم التعليمي**: ويشمل تطوير كفايات التعلم والمهارات التي تبني عمق المعرفة الموسعة و"التفكير الاستراتيجي" على سبيل المثال، التحليل، والتصميم، وحل المشكلات والتفكير الناقد.

–**رسم خرائط المنهج:** وتشمل تطوير دوارت تدريبية جديدة لتزويد الطلاب بمسار أكاديمي واضح المعالم للحصول على شهادات ودرجات علمية متعددة ومتقدمة في الاقتصاد الأخضر. (UNESCO,2013, p.16,17)

– **إنشاء مختبرات التعلم التطبيقية:** وتتضمن تزويد الطلاب بالتجارب التي تختبر معرفة الطالب من خلال التعلم بالممارسة خارج الفصل الدراسي.

–**المساءلة والتقييم:** وتشمل تطوير بنوك الأسئلة، وتقييم صلاحية كفاءات ومهارات الطلبة لشغل وظائف الاقتصاد الأخضر.

–**الشراكات مع المؤسسات التجارية والصناعية:** وذلك من أجل خلق روابط قوية للمهن الخضراء وذلك بتوجيه ودعم من قبل خبراء الصناعة.

–**نشر الموارد والمناهج والمواد**: ويشمل ذلك تطوير مكتبة تعليمية، والمواد التي تمكن المتعلمين وأصحاب المصلحة والشركاء من الوصول إلى المعلومات والمواد لتعزيز التعلم.

–**تطوير الأساليب التعليمية**: ويشمل ذلك إنشاء واختبار طرق جديدة للتدريس والتعلم.

. (UNESCO, 2013, p.18)

ج- وفي جنوب أفريقيا: ساهمت بعض الجامعات مثل جامعة بريتوريا وجامعة ويتواترسراند، في البحوث العلمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر مثل تغير المناخ، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء والمناخ الدولي. وجامعة بريتوريا على اثنين من الكراسي البحثية هما: كفاءة استخدام الطاقة والأعمال، وقيادة التنوع البيولوجي. أما جامعة كيبتاون في فقد ركزت من خلال البحث على بعض الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر مثل:

المناخ والتنمية في أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك تقدم برنامج لدرجة الماجستير متعدد التخصصات في المناخ يشمل أربع وحدات أساسية تركز على علوم نظام الأرض، وتطوير المناخ، واقتصاد التغيير، وتأثير المناخ والتكيف معه، والطاقة وتغيير المناخ.

كما أن هناك بحوثا مصغرة في الجامعة تشمل المجالات التالية: القانون الدولي والمناخ، والنظم الحضرية المستدامة، وتقلبات المناخ والتنبؤ به، وتغير المناخ والتكنولوجيا الحيوية.

وهناك العديد من البرامج والمبادرات المماثلة الأخرى التي ظهرت مؤخراً وتمت مراجعتها وجميعها تظهر اتجاها مشجعا يعكس الاستجابة إلى الاقتصاد الأخضر وتغير المناخ في جنوب أفريقيا. وهي تهدف إلى معالجة القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وسياسة الاستدامة، وإدارة الكربون، والنفايات، والتلوث، والمياه، والتنوع البيولوجي. وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر. (Nhamo, G. 2014,p.12)

د- وفي إيطاليا: تم عرض عدد من البرامج على مستوى الماجستير في" الاقتصاد الأخضر"، مثل درجة الماجستير في إدارة الاقتصاد الأخضر والطاقة بجامعة بوكوني؛ وماجستير في إدارة الأعمال في مجال الطاقة الخضراء والأعمال المستدامة في جامعة بولونيا.

ه- وفي جامعة بورنموث في المملكة المتحدة: في الفترة ومنذ عام ٢٠١٠-٢٠١١ م يوجد برنامج على مستوى الماجستير في الاقتصاد الأخضر، والذي تم تطويره للمساعدة في تلبية هذه الاحتياجات التعليمية. وقد تم تطوير برنامج الماجستير في العلوم للمساهمة في دعم برنامج الاقتصاد الأخضر. وقد حددت في برنامجها بعض المواد التي تخدم الاقتصاد الأخضر مثل الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والتطوير والتكنولوجيا البيئية(L. James, 2009, p.108) ..

و-**في دولة المغرب:** كما يتعين تشجيع مبادرات البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي المنتج لبراءات الاختراع، التي تشمل مجموع المسالك الصناعية للاقتصاد الأخضر. ومن جهة أخرى، فإن إدماج البعد البيئي في البرامج التربوية وفي التعليم بمختلف مراحله سيمكن من تعزيز المواطنة البيئية وتكييف السلوكيات وأنماط الاستهلاك المستقبلية. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، ٢٠١٢ م).

حيث لم تكن حلقة الاهتمام مرتكزة على التعليم العالي فقط، بينما هناك تطلعات حول تقوية البحث العلمي ودعمه، باعتباره المحرك الفعال لإدارة المستقبل، إذا أن الاهتمام بالدراسات المستقبلية من شأنها اتاحة الفرصة لتسهيل التجربة الخضراء على قطاعات التعليم، وذلك من خلال تنمية المهارات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.

في دراسة أجراها بيتر ومانفريد والمسيلي وجون Peter, Manfred, Walmsley, and John. (٢٠٠٩م) حول المهارات المستقبلية للاقتصاد الأخضر" حيث جاء في أبرزها أنه يمكن تصنيف المهارات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر الناشئ إلى مهارات عامة ومهارات محددة. المجموعة الأخيرة ذات أهمية خاصة للاقتصاد الأخضر، والتي يخلق نموذجًا جديدًا للمهارات، بشكل عام، أكثر شمولًا في النهج من المنهج التقليدي واحدة. يركز النموذج الجديد بشكل أكبر على التصميم والعمل في التخصصات المتعددة فرق بدرجة عالية من الاستقلالية والمسؤولية. غالبا ما تستلزم المشاريع جلب المهنيين من خلفيات متنوعة على نطاق واسع مثل المهندسين والمخططين والمهندسين المعماريين مع علماء البيئة وعلماء الآثار. هذا يعني أن المهارات العامة مثل القيادة الاستراتيجية والقدرة على التكيف ستكون مهمة في الاقتصاد الأخضر. وحسن معرفة العلوم، بما

في ذلك الهندسة والبيئية والبيولوجية، هي ميزة العديد من مجموعات المهارات التي يتطلبها الاقتصاد الأخضر الناشئ.

تطوير المناهج:

من المهم أن يكون المنهج الدراسي المنقح، لا سيما من حيث العلوم والتكنولوجيا، يوفر المعرفة اللازمة لتقنيات التخفيف، توفير كل من المهارات التكنولوجية والتدريب العام المتعلقة مراجعة وتدقيق الكربون هي بنفس القدر من الأهمية. هناك حالة لتطوير مراجعة أو إدارة الكربون المؤهلات واعتمادها والاعتراف بها في جميع أنحاء، كما سوف تكون أنظمة التعليم والتدريب أكثر قدرة على تطوير المهارات الخضراء بسرعة المتطلبات إذا كان هناك حوار اجتماعي مُحسَّن بين أولئك الذين يطورون التعليم نظم ومعايير التدريب وأصحاب العمل والنقابات. نظام التعليم يجب تعزيز بيئات التعلم متعددة التخصصات، جنبا إلى جنب مع الشراكة المجتمعية، كما ينبغي أن تساعد أطر المؤهلات الوطنية على كل من الرأسي والأفقي والعام للتقدم الوظيفي، الحاجة إلى المزيد من المهارات الشمولية تستلزم شرطًا لـنظام المؤهلات المرنة التي تدعم وتشجع على الاستملاك المستمر للكفاءات الإضافية. وينبغي أن يشمل هذا الإطار الاعتراف بطريقة غير رسمية آليات التعلم، واعتماد التعلم السابق، وزيادة نطاق "تدريب" برامج المدربين يجب أن تشمل أيضًا كل من الفرصة والدعم لمزيد من الجودة التدريب. يجب تطوير علاقة عمل أوثق بين احتياجات الصناعة والتعليم والتدريب الرسمي. وهناك حاجة إلى تنسيق أفضل بين تلك البيئة النامية السياسة وإدارة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وتنمية المهارات تدريب. التطوير المهني المستمر، من خلال تقنية التخضير أو التخفيف وحدات، أمر ضروري لمعظم القوى العاملة في المستقبل.

فمن متطلبات الاقتصاد الأخضر في التعليم:

-إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة بما يضمن تغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر.

- التشجيع على إقامة شراكات جديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص لتدريب الطلاب والارتقاء بمهاراتهم المهنية في مجالات الاقتصاد الأخضر.

- تنمية مهارات الطلاب العامة، مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والتواصل وغيرها من المهارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

المقترحات لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر:

إن تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر التي حددها كل نجوى يوسف وأكرم وحنفي (٢٠١٤م) فيما سبق تستلزم ما يلي:

إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة تغطي مبادئ الاقتصاد الأخضر، عبر تطوير وتحديث البرامج القائمة وتقييمها للوقوف على مدى تغطيتها المبادئ الاقتصاد الأخضر، عبر تحديد نقاط الضعف في الكتب بجميع المقررات والتخصصات القائمة لمعالجتها، وتعزيز نقاط القوة، وإعطاء توجهات جديدة للبرامج وذلك بإشراف خبراء وفنيين ومتخصصين. لتعزيز شراكات جديدة مع

مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، عن طريق تحديد أصحاب المصالح ورجال الأعمال والمستثمرين وممثلي شركات القطاع الخاص الزراعية، وإجراءات مشاركتهم في مراجعة تصميم البرامج التعليمية، ومراقبتها ومراجعتها، والتخطيط لتطوير المؤهلات الدراسية وأهدافها، بما يلبي متطلبات الاقتصاد الأخضر (ص٤٤٦).

ومن الواضح من خلال ما سبق أن الاقتصاد الأخضر هو مفهوم متعدد التخصصات للغاية، وبالتالي شمل العديد من الموضوعات التي تغطى عددا من التخصصات، مثل العلوم البيئية، والجغرافيا، والعلوم الاجتماعية، وعلم النفس، والقانون والاقتصاد.

وأن للتعليم العام دور محوري في نشأة الاقتصاد الأخضر الذي هو أداة للتنمية المستدامة. وبالتالي فإنه لا مفر من أن تكون مؤسسات التعليم العام على استعداد للولوج في أطر الاقتصاد الأخضر، وهذا يتعاظم بوجد هذا المفهوم في المناهج الدراسية ومن هُنا جاءت الحاجة لضرورة تُبني هذا الدراسة في التعرف على مدى توافر المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية، حتى تُسهم مستقبلاً **بتخضير المناهج الدراسية،** حيث أن تعليم الاقتصاد الأخضر هو أكثر من التدريب على المهارات لمجرد وظيفة محددة، ولكنه عملية تعليمية أكثر شمولية تنطوي على أنواع مختلفة من أنشطة المؤسسة التعليمية والتدخلات الهيكلية. ويتطلب ذلك من مؤسسات التعليم العام وضع السياسات والاستراتيجيات للتعليم والتدريب.

فرض الدراسة: بعد عرض الإطار النظري والدراسات يمكن صياغة فرض الدراسة على النحو التالي: يتوقع أن يكون واقع تضمين مقرر الدراسات الاجتماعية بالمرحلة المتوسطة لمفاهيم الاقتصاد الاخضر مرتفعاً.

إجراءات الدراسة:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة، وتشمل وصفاً المنهج المتبع لتحقيق أهداف الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وإجراءات تطبيق الدراسة، والأساليب الاحصائية المستخدمة للوصول إلى النتائج وتحليلها.

منهج الدراسة:

بعد أن قامت الباحثة بتحديد مشكلة الدراسة، وأهدافها وأسئلتها وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة وعلى مناهج البحث، تبين أن المنهج الوصفي بأسلوبه تحليل المحتوى هو المنهج الملائم لهذه الدراسة، ولقد عرفه عبيدات وآخرون(٢٠١٤) "دراسة الواقع ويهتم بوصفه وصفاً دقيقاً، ويعبر عنه تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى"(ص١٨٠).

وفقاً لطبيعة هذه الدراسة فأنها تتمثل فيما يأتي:

دراسة تحليلية: حيث هدفت الدراسة تحليل محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الأول المتوسط الفصل الدراسي الأول والثاني (كتاب الطالب).

مجتمع الدراسة وعينتها:

كتب مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الأول المتوسط الفصل الدراسي الأول والثاني (كتاب الطالب)، ولصغر حجم مجتمع الدراسة ، تكون عينة الدراسة هي المجتمع الكلي لها، وخصائص عينة الدراسة هي جدول (١) .

جدول (١) خصائص عينة الدراسة

الكتاب	الفصل	الطبعة	الصفحات	الوحدات	الدروس
الدراسات الاجتماعية والوطنية	الأول	١٤٣٩-١٤٤٠هـ	١٤٨	٣	١٩
	الثاني		١٨٨	٣	٣٢
المجموع			**٣٣٦**	**٦**	**٥١**

أدوات الدراسة:

وطبقاً لما تحتاجه الدراسة من بيانات استخدمت هذه الدراسة الأدوات البحثية التالية:

بطاقة تحليل محتوى:

وقد مر بناء هذه البطاقة بالخطوات التالية:

١-إعداد قائمة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر، ولتحقق هدف الدراسة بالتعرف على المفاهيم الاقتصادية اللازمة لطلاب الصف الأول متوسط في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية.

حيث اتبعت الباحثة الخطوات التالية:

-الاطلاع على العديد من المصادر والابحاث والمراجع ذات العلاقة بمناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية والوطنية والاقتصاد الأخضر، حيث تم التوصل إلى قائمة المفاهيم، قُسمت إلى ثلاثة أبعاد، تبنتها هذه الدراسة كما أعدتها مديحة محمود (٢٠١٧م) للاقتصاد الأخضر وهي (البعد البيئي(٥١) مفهوماً- البعد الاقتصادي (٦٥) مفهوماً- البعد الاجتماعي (١٣) مفهوماً، بلغ عدد اجمالي المفاهيم (١٢٩) مفهوم في صورتها الأولية .

-قامت الباحثة بعرض هذه المفاهيم على مجموعة من المحكمين المختصين بالمناهج وطرق التدريس وعلم الجغرافيا الاقتصادية، وقد طلبت الباحثة من المحكمين إبداء الرأي في القائمة، حول أهمية هذا المفاهيم، ومناسبتها لما أعدت له، ومناسبتها للمستوى الطلاب وطبيعة المرحلة، وإبداء أي ملاحظات يرونها مناسبة، تضمنّت التعديلات حذف بعض المفاهيم وإضافة مفاهيم أخرى بدلاً عنها أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الأخضر، وخلصت القائمة بعد تحكميها في صورتها النهائية إلى الاقتصاد الأخضر (البيئي(٥١) مفهوماً- الاقتصادي (٦٦) مفهوماً- الاجتماعي مفهوماً (١٣)، وإجمالي مفاهيم الاقتصاد الأخضر (١٣٠) مفهوم (ملحق رقم ١).

٢- تحليل المحتوى:

ولتحقق هدف الدراسة بالتعرف على مدى تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية الفصل الدراسي الأول والثاني (كتاب الطالب) تم تحليل الكتب وفق الخطوات التالية:

-اطلعت الباحثة على المراجع والدراسات والأبحاث المتعلقة بتحليل المحتوى، حيث تكونت فكرة واضحة عن اجراءات التحليل.

- تم تحديد الهدف من التحليل، وهو مدى تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية الفصل الدراسي الأول والثاني (كتاب الطالب).

-تم تحديد فئات التحليل، وهي القائمة التي أعدتها الباحثة والتي تتضمن مفاهيم الاقتصاد الأخضر اللازمة لطلاب الصف الأول متوسط في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية.

-تم اختيار الكلمة وحدة للتحليل، لأنها أكثر الوحدات مناسبة لموضوع الدراسة.

-قامت الباحثة بتحليل الكتب حيث يفصل مدة كل تحليل (٣) اسابيع باستخدام بطاقة تحليل المحتوى ملحق (٣).

صدق الأداة:

تم حساب الصدق الظاهري لبطاقة تحليل المحتوى (صدق المحكمين): تم التأكد من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مناهج وطرق تدريس الاجتماعيات ملحق رقم (٢)، وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات، ومن ثم تم اعتماد الأداة.

ثبات الأداة:

-للتحقق من ثبات بطاقة تحليل المحتوى بطريقة هما: الثبات عبر الزمن وطُبقت وفق ما أفاد به طعيمة (٢٠٠٤، ص٢٢٤):

تم تطبيق هذه الطريقة كالتالي:

اختارت الباحثة أحد الوحدات الدراسية داخل كتب مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية الفصل الدراسي الأول والثاني بطريقة عشوائية، حيث وقع الاختيار على وحدة (السكان والعمران)، وقامت الباحثة بتحليل الوحدة باستخدام بطاقة تحليل المحتوى، ثم قامت بإعادة التحليل مدة أخرى بعد أسبوعين من التحليل الأول، ثم قامت بحساب معامل الثبات بين التحليل باستخدام معادلة كوبر (cobeer) لثبات التحليل:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق+عدد مرات الاختلاف}} \times ١٠٠$$

$$\text{ب} = \frac{60}{7+60} \times ١٠٠$$

ب = 89.55

وقد بلغت نسبة الثبات حسب المعادلة السابقة 89.55%، وهو معدل ثبات عالٍ ويدل على ثبات عملية التحليل.

إجراءات الدراسة:

خلصت هذه الدراسة في اجراءات التحليل باتباع الخطوات التالية:

١- القراءة المتأنية لكتب عينة الدراسة لكل وحدة، ويشمل كل ما جاء فيها من فصول وموضوعات وأشكال وصور وأنشطة وتقويم.
٢- دراسة كافة المفاهيم المتضمنة في الكتب وقراءتها عدة مرات.
٣- حساب التكرارات لمدى تضمن المفاهيم لكل مجال من مجالات الاقتصاد الأخضر، حسب ما جاء في بطاقة التحليل.

الأساليب الإحصائية:

في ضوء طبيعة البحث استخدمت الدراسة الأساليب التالية:

- معامل الاتفاق معادلة كوبر.

-التكرارات والنسب المئوية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن إعداد قائمة مفاهيم الاقتصاد الأخضر اللازمة لطلاب الصف الأول المتوسط وتقويم محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر لذا سوف يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها، بعد أن طُبقت إجراءات الدراسة، ثم مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتمت مناقشة النتائج بالاعتماد على نتائج أسئلة الدراسة.

وسوف يتم عرض أسئلة الدراسة وعرضه وتفسير نتائجه.

عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول:

- ما مفاهيم الاقتصاد الأخضر المتضمنة في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة المتوسطة؟

وللإجابة على هذا السؤال أعدت الباحثة قائمة بالمفاهيم التي يمكن تحليل المحتوى من خلالها، وذلك في ضوء قراءة مستفيضة للمصادر ذات العلاقة.

وقد تكونت قائمة المفاهيم من ٣ أبعاد رئيسة، وشملت ١٣٠ مفهوم، يمكن أجمالها على النحو التالي:

١-الاقتصاد الأخضر في البعد البيئي، وتضمن المفاهيم التالية:

(الاقتصاد الأخضر-التنمية المستدامة-التربية المستمرة-التنوع الإحيائي-التعليم البيئي-الموارد الطبيعية-الطاقة المتجددة-التدابير الخضراء-المخلفات العضوية-الطاقة-الطاقة الشمسية-طاقة الرياح-المحافظة البيئية- توليد الطاقة.

تدوير المخلفات -خصوبة التربة-الأهداف التنموية-استراتيجيات التنمية-خطط التنمية- الخطة الخمسية-النظام البيئي-الغلاف الجوي-التنمية الريفية-هيئة الأمم المتحدة-صديق البيئة-المياه العذبة-ترشيد الطاقة-البنية التحتية.

التوازن البيئي- الحياة الفطرية- المسطحات المائية-المسطحات الخضراء-يوم الأرض-قمة الأرض- الكتلة الحيوية.

الأكسجين- النيتروجين- الأوزون- الوعي البيئي- الصحة والطب- الأمم المتحدة- التطوع البيئي- حماية البيئة-التشجير- الاستزراع- الطاقة البديلة- التحوير- الابتكار البيئي- المحميات الطبيعية- الغطاء النباتي- الإحصاء)

٢-الاقتصاد الأخضر في البعد الاقتصادي، وتضمن المفاهيم التالية:

(التدريب المهني-التربية المستمرة-الوظائف الخضراء-الطاقة النظيفة-كفاءة الطاقة-الإنتاج- الاستثمار- النمو الاقتصادي- الأمن الغذائي- الإيرادات- المنتجات الاقتصادية- المواد الغذائية- الاستقرار الاقتصادي- التكنولوجيا الخضراء- المهن والقوى العاملة- الحرف- الصناعة- التجارة- الهندسة- الزراعة- الصيد- المعادن- السياحة- التمويل.

التعاون الدولي- الدخل- الأنشطة الاقتصادية- التورق- المدن الصناعية- المدن النموذجية- الحكومة الإلكترونية - التخزين- السلع- البضائع- الخدمات- التسوق- العرض- الطلب- الحرية الاقتصادية- التأمين- التصنيع - منظمة التجارة العالمية- السوق الأوربية المشتركة- السوق الحرة- القطاع الخاص- العملة- الميزانية- مؤسسة النقد- حماية المستهلك- السياسة الاقتصادية- التطور والتقدم الاقتصادي-الاقتصاد-الصادرات-المنافسة-المنظمات الاقتصادية.

التسهيلات البنكية- العقار - الاكتفاء الذاتي- العلاقات الاقتصادية- التوفير- الادخار- سوق المال- هيئة سوق المال الدعم المتبادل- الأسعار- التعاون الاقتصادي)

٣-الاقتصاد الأخضر في البعد الاجتماعي وتضمن المفاهيم التالية:

(المجتمع- الرعاية الاجتماعية- السعودّة- الرفاهية -المساواة -العدالة الاجتماعية- الأنشطة المجتمعية- المواطنة- المواطنة الرقمية- السلام- النزاهة- مكافحة الفساد- التماسك الاجتماعي).

وتضمن الملحق رقم (٣) هذه القائمة.

نتائج إجابة السؤال الثاني: ما واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة؟

وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرض التالي والتحقق منه: يتوقع أن يكون واقع تضمين مقرر الدراسات الاجتماعية بالمرحلة المتوسطة لمفاهيم الاقتصاد الأخضر مرتفعاً.

وللتحقق من هذا الفرض قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية، لورود مفاهيم كل بعد في محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وفقاً للخطوات والإجراءات التي تمت الإشارة إليها في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: البعُد البيئي

للتعرف على واقع توافر مفاهيم البعُد البيئي للاقتصاد الأخضر تم تحليل هذا الكتاب للتعرف على مدى توافر هذه المفاهيم ومن ثم حساب التكرارات والنسب المئوية لتكرار مرات ورود هذه المفاهيم في محتوى الكتاب المحلل، وجاءت النتائج كما يوضحها جدول رقم (2) والشكل رقم (١).

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم الخاصة بالبعد البيئي

الرقم	المفهوم	التكرار	النسبة المئوية
١	الصحة والطب	٩	16.7%
٢	الحياة الفطرية	٨	14.8%
٣	المسطحات المائية	٨	14.8%
٤	الموارد الطبيعية	٦	11.1%
٥	خطط التنمية	٦	11.1%
6	الغلاف الجوي	٥	9.3%
7	الإحصاء	٥	9.3%
8	المياه العذبة	٢	3.7%
9	حماية البيئة	٢	3.7%
10	خصوبة التربة	١	1.9%
١١	النظام البيئي	١	1.9%
١٢	هيئة الأمم المتحدة	١	1.9%
	المجموع	٥٤	100.0%

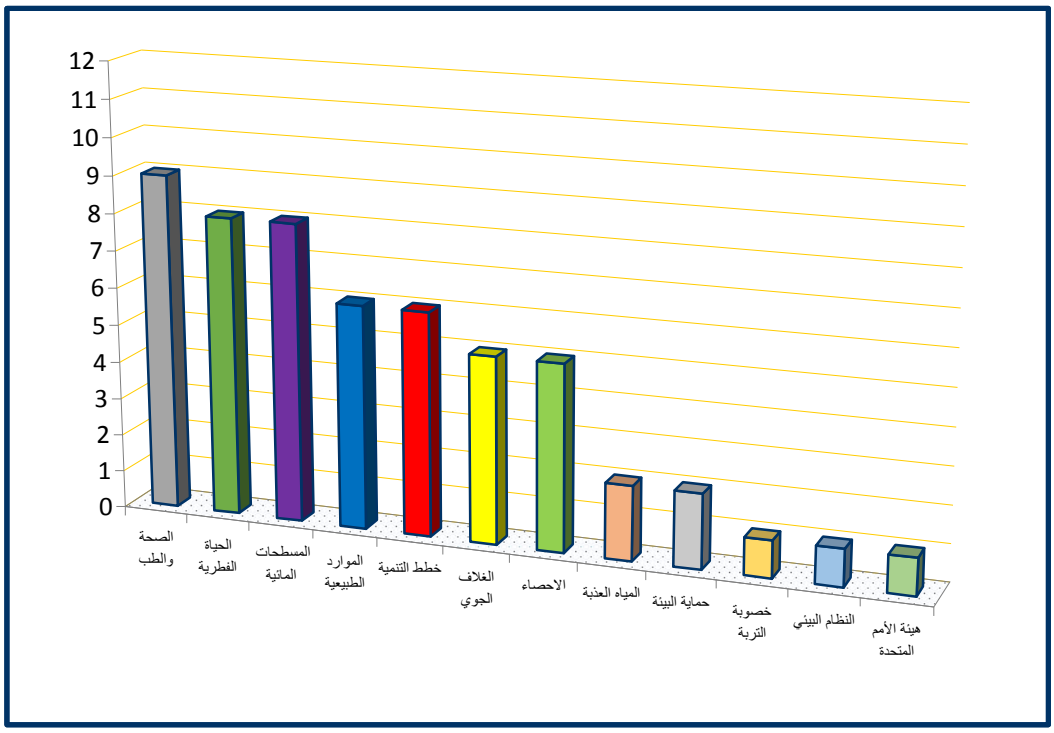

شكل رقم (٢) تكرارات المفاهيم الخاصة بالبعد البيئي

يتضح من الجدول (٢) والشكل (٢) أن أكثر المفاهيم تكراراً في محتوى كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الخاصة بالبعد البيئي كان مفهوم (الصحة والطب) (٩) تكرارات بنسبة بلغت 16.7%، يليه مفهومي (الحياة الفطرية، المسطحات المائية) (٨) تكرارات بنسبة بلغت 14.8%، ثم مفهومي (الموارد الطبيعية، خطط التنمية) (٦) تكرارات بنسبة بلغت 11.1%، ثم مفهومي (الغلاف الجوي، الاحصاء) (٥) تكرارات بنسبة بلغت 9.3%، ثم مفهومي (المياه العذبة، حماية البيئة) (٢) تكرار بنسبة بلغت 3.7%، وأخيراً مفاهيم (خصوبة التربة، النظام البيئي، وهيئة الأمم المتحدة) (١) تكرار بنسبة بلغت 1.9%.

وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن أعلى نسبة جاءت في البعد البيئي هي مفهوم (الصحة والطب) (٩) تكرارات بنسبة بلغت 16.7%، وهي تعد أعلى نسبة توافر في البعد البيئي إلا أنها نسبة متدنية جداً، ويعد الطب والصحة من أهم ركائز الاقتصاد الأخضر البيئي الذي يضمن توفر الصحة والسلامة الجسدية والنفسية لتحقيق الاقتصاد الأخضر وتمكين الأصحاء من العمل في الوظائف الخضراء، ويعزوا ضعف تضمينها في المنهج إلى كونها مازال النظر إليها في أنها تخصصات مستقلة عن الدراسات الاجتماعية الوطنية، يليه مفهومي (الحياة الفطرية، المسطحات المائية) (٨) تكرارات بنسبة بلغت 14.8%، بنسبة ضعيفة جداً، إلى أن موضوعات المحتوى لم تدعم الاقتصاد الأخضر مثل مكونات البيئة الجيدة التي يتطلع لتحقيقها الاقتصاد الأخضر في وجود حياة فطرية ومسطحات مائية، ثم مفهومي (الموارد الطبيعية، خطط التنمية) (٦) تكرارات بنسبة بلغت 11.1%، وهي تمثل أكثر من عُشر مجموع البعد البيئي، ويعزى في

ذلك أن محتوى المقرر لم يراعي بشكل وافٍ ما يقوم به الاقتصاد على خطط تنموية تحفظ الموارد البيئية الطبيعية، وكما ترى (هويدا عبدالهادي، ٢٠١٤م، ص ص١٨-١٩) أن واحدة من أهم عناصر الاقتصاد الأخضر، هو الحفاظ على استدامة استخدام الموارد الطبيعية.. ثم مفهومي (الغلاف الجوي، الاحصاء) (٥) تكرارات بنسبة بلغت 9.3%، حيث يعد الغلاف الجوي النطاق الواسع الذي تحدث فيه كافة التفاعلات التي تنمي وتُدعم الاقتصاد الأخضر، إذا أن وروده بالكتاب المدرسي بهذه النسبة يعد ضعيف وهامشي، وعلم الإحصاء ومفهوم الإحصاء من أهم العلوم التي تزود الاقتصاد الأخضر بالبيانات الخام التي تعالج حتى يتخذ قرارات خضراء حيالها، ثم مفهومي (المياه العذبة، حماية البيئة) (٢) تكرار بنسبة بلغت 3.7%، حيث يعد هذان المفهومان مهمان؛ لتحقيق الاقتصاد الأخضر واستمراره، لم ينضر لها بشكل جيد في المحتوى، وأخيراً مفاهيم (خصوبة التربة، النظام البيئي، وهيئة الأمم المتحدة) (١) تكرار بنسبة بلغت 1.9%، ومن خلال الإطار النظري المقدم في الدراسة تشكل الثلاثة المفاهيم أهم أضلاع الاقتصاد الأخضر، إلا أنها وردت بنسبة مُعدمة في محتوى الكتب المحللة.

جدول (٣) المفاهيم الخاصة بالبعد البيئي التي لم يكن لها أي تكرار

الرقم	المفهوم	الرقم	المفهوم	الرقم	المفهوم
١	الاقتصاد الأخضر	١٤	تدوير المخلفات	٢٧	الأكسجين
٢	التنمية المستدامة	١٥	الأهداف التنموية	٢٨	النيتروجين
٣	التربية المستمرة	١٦	استراتيجيات التنمية	٢٩	الأوزون
٤	التنوع الإحيائي	١٧	الخطة الخمسية	٣٠	الوعي البيئي
٥	التعليم البيئي	١٨	التنمية الريفية	٣١	الأمم المتحدة
٦	الطاقة المتجددة	١٩	صديق البيئة	٣٢	التطوع البيئي
٧	التدابير الخضراء	٢٠	ترشيد الطاقة	٣٣	التشجير
٨	المخلفات العضوية	٢١	البنية التحتية	٣٤	الاستزراع
٩	الطاقة	٢٢	التوازن البيئي	٣٥	الطاقة البديلة
١٠	الطاقة الشمسية	٢٣	المسطحات الخضراء	٣٦	التحوير
١١	طاقة الرياح	٢٤	يوم الأرض	٣٧	الابتكار البيئي
١٢	المحافظة البيئية	٢٥	قمة الأرض	٣٨	المحميات الطبيعية
١٣	توليد الطاقة	٢٦	الكتلة الحيوية	٣٩	الغطاء النباتي

يتضح من الجدول (٣) أن (٣٩) مفهوم من المفاهيم البيئية المهمة لم يكون لها أي تكرار في كتب عينة الدراسة على الرغم من محوريتها وأهميتها، وخاصة مفهومي الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

وترى الباحثة أن سبب قلة توافر مفاهيم البعد البيئي من الاقتصاد الأخضر، عائد في الاتجاه السائد في المناهج من التركيز في التأليف على الجوانب النظرية من الدراسات الاجتماعية والوطنية، واقتصار تطوير الكتب على التطوير الجزئي، وعدم الأخذ بالتطورات الحيوية البيئية، وعدم وجود خبراء اقتصاديين على طاولة تأليف ومراجعة المناهج الدراسية ذات الطبيعية الاقتصادية.

ثانياً: البعد الاقتصادي

للتعرف على واقع توافر مفاهيم البعُد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر تم تحليل هذه الكتب للتعرف على مدى توافر هذه المفاهيم ومن ثم حساب التكرارات والنسب المئوية لتكرار مرات ورود هذه المفاهيم في محتوى الكتب المحللة، وجاءت النتائج كما يوضحها جدول رقم (٤) والشكل رقم (٢).

جدول (٤) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم الخاصة بالبعد الاقتصادي

الرقم	المفهوم	التكرار	النسبة المئوية
١	التجارة	٣١	20.5%
٢	الصناعة	٢٥	16.6%
٣	الزراعة	٢١	13.9%
٤	الاقتصاد	١٦	10.6%
٥	الخدمات	١٢	7.9%
٦	الأنشطة الاقتصادية	٨	5.3%
٧	السياحة	٧	4.6%
٨	الإنتاج	٤	2.6%
٩	المهن والقوى العاملة	٤	2.6%
١٠	التطور والتقدم الاقتصادي	3	2.0%
١١	الاستثمار	٣	2.0%
١٢	المدن الصناعية	٣	2.0%
١٣	التقدم الصناعي	2	1.3%

الرقم	المفهوم	التكرار	النسبة المئوية
١٤	التقدم الصحي	2	1.3%
١٥	الاستقرار الاقتصادي	٢	1.3%
١٦	الحرف	٢	1.3%
١٧	الصيد	١	0.7%
١٨	المعادن	١	0.7%
١٩	الصادرات	١	0.7%
٢٠	العقار	١	0.7%
٢١	الأسعار	١	0.7%
٢٢	التعاون الاقتصادي	١	0.7%
	المجموع	١٥١	100.0%

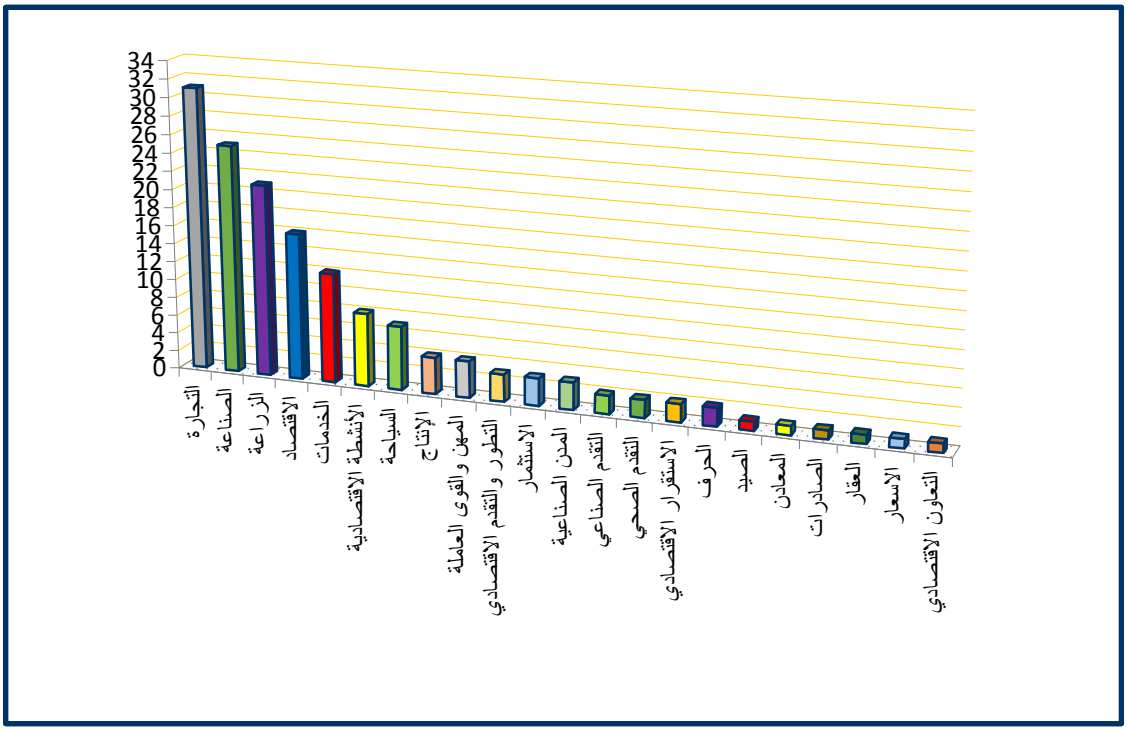

شكل رقم (٣) تكرارات المفاهيم الخاصة بالبعد الاقتصادي

يتضح من الجدول (٤) والشكل (٣) أن أكثر المفاهيم تكراراً من المفاهيم الخاصة بالبعد الاقتصادي كان مفهوم (التجارة) (٣١) تكرار في أعلى نسبة بلغت 20.5%. يليه مفهوم (الصناعة) (٢٥) تكرار بنسبة تقدر16.6% ، ثم مفهوم (الزراعة) (٢١) بنسبة بلغت 13.9%، ثم مفهوم (الاقتصاد) (١٦) تكرار بنسبة بلغت 10.6%، ثم مفهوم (الخدمات) (١٢) تكرار بنسبة 7.9%، ثم مفهوم (الأنشطة الاقتصادية) (٨) تكرار بنسبة 5.3%، ثم مفهوم (السياحة) (٧) تكرار بنسبة 4.6% ، ثم مفهومي (الانتاج، المهن والقوى العاملة) (٤) تكرار2.6%، ثم مفاهيم (التطور والتقدم الاقتصادي، الاستثمار، المدن الصناعية) (٣) تكرار بنسبة 2%، ثم مفاهيم (التقدم الصناعي، التقدم الصحي، الاستقرار الاقتصادي، الحرف) (٢) تكرار بنسبة 1.3%، وأخيرا مفاهيم (الصيد، المعادن، الصادرات، العقار، الاسعار، والتعاون الاقتصادي) (١) تكرار بنسية 0.7%.

وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن أعلى نسبة جاءت في البعد الاقتصادي، كان مفهوم (التجارة) (٣١) تكرار في أعلى نسبة بلغت 20.5%. يليه مفهوم (الصناعة) (٢٥) تكرار بنسبة تقدر16.6% ، ثم مفهوم (الزراعة) (٢١) بنسبة بلغت 13.9%،وتعد هذه المفاهيم الثالثة من أكبر القطاعات المهنية الداعمة للاقتصاد الأخضر، وأكبر أوجه النشاط في الخطط التنموية لإحلال الاقتصاد الأخضر حيث شكلت نسبتها مجتمعة بنحو 50% من واقع مفاهيم البعد الاقتصادي وتعتبر نسبة جيدة إلى حداً ما، ويعزو الأسباب؛ لطبيعة مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية التي تعد الجغرافيا أحد مواد تكاملها التي تنظر إلى الأنشطة الاقتصادية (التجارة- الصناعة-الزراعة) أهم القطاعات الجغرافية في أي دولة، ثم مفهوم (الاقتصاد) (١٦) تكرار بنسبة بلغت 10.6%، وأن المفهوم هو مكمل للمفهوم الرئيس لهذه الدراسة (الاقتصاد الأخضر) حيث يعد توافره بنسبة دون المأمول لإحقاق المفهوم الأم، ويعزو السبب في أن لم يحن بعد النظر لمفهوم الاقتصاد المعاصر، ثم مفهوم (الخدمات) (١٢) تكرار بنسبة 7.9%، نسبة متدنية وعلى الرغم من الخدمات هي محط اهتمام الاقتصاد الأخضر، ويعزى السبب المقصود بتوافرها إلى الخدمات التي تقدمها الدول لأفرادها بصرف النظر عن نوعها وآليتها، ثم مفهوم (الأنشطة الاقتصادية) (٨) تكرار بنسبة 5.3%، نسبة لايعتد بها لإحقاق الاقتصاد الأخضر حيث إنها لم ينظر لها على أنها الأنشطة الاقتصادية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، بل الأنشطة الاقتصادية للدول المضمنة في المحتوى، ثم مفهوم (السياحة) (٧) تكرار بنسبة 4.6% ، الذي هو الآخر لم يلقى حقه الكافي حيال أن السياحة تدعم اقتصاد الدول بشكل عام، وأن الاقتصاد الأخضر يؤمن الاستقرار السياحي للدول من خلال المحافظة على مقدراتها الطبيعية والبشرية والتراثية والصحية، ثم مفهومي (الانتاج، المهن والقوى العاملة) (٤) تكرار2.6%، بنسبة ضعيفة جداً وبشكل محايد لم تلقى الاتمام بالنظر في أن المهن والأيدي العاملة الخضراء هي سواعد لتقوية الإنتاج الذي يكفل هو الآخر حق الاقتصاد الأخضر، ثم مفاهيم (التطور والتقدم الاقتصادي، الاستثمار، المدن الصناعية) (٣) تكرار بنسبة 2%، بنسبة ضعيفة جداً، وهي مفاهيم محركة تضمن استمرار الاقتصاد الأخضر وديموميته، ويعزى ذلك إلى أنه تم النظر إليها من زاوية الدول بشكل عام، ثم مفاهيم (التقدم الصناعي، التقدم الصحي، الاستقرار الاقتصادي، الحرف) (٢) تكرار بنسبة 1.3%، نسبة

معدمة، ويعزى ذلك أن مفاهيم (الصناعة-الصحة -الاقتصاد) لم تلقى النصيب الجيد لتوافرها، وأخيرا مفاهيم (الصيد، المعادن، الصادرات، العقار، الاسعار، والتعاون الاقتصادي) (١) تكرار بنسبة 0.7% تعد نسبة معدمة جداً، وفي حين المفترض نسبة منطقية لتوافرها لإحقاق الاقتصاد الأخضر.

جدول (٥) المفاهيم الخاصة بالبعد الاقتصادي التي لم يكن لها أي تكرار

الرقم	المفهوم	الرقم	المفهوم	الرقم	المفهوم
١	التدريب المهني	١٧	المدن النموذجية	٣٣	الميزانية
٢	التربية المستمرة	١٨	الحكومة الإلكترونية	٣٤	مؤسسة النقد
٣	الوظائف الخضراء	١٩	التخزين	٣٥	حماية المستهلك
٤	الطاقة النظيفة	٢٠	السلع	٣٦	السياسة الاقتصادية
٥	كفاءة الطاقة	٢١	البضائع	٣٧	المنافسة
6	النمو الاقتصادي	٢٢	التسوق	٣٨	المنظمات الاقتصادية
7	الأمن الغذائي	٢٣	العرض	٣٩	التسهيلات البنكية
8	الإيرادات	٢٤	الطلب	٤٠	الاكتفاء الذاتي
9	المنتجات الاقتصادية	٢٥	الحرية الاقتصادية	٤١	العلاقات الاقتصادية
10	المواد الغذائية	٢٦	التأمين	٤٢	التوفير
١١	التكنولوجيا الخضراء	٢٧	التصنيع	٤٣	الادخار
١٢	الهندسة	٢٨	منظمة التجارة العالمية	٤٤	سوق المال
١٣	التمويل	٢٩	السوق الأوربية المشتركة	٤٥	هيئة سوق المال
١٤	التورق	٣٠	السوق الحرة	٤٦	الدعم المتبادل
١٥	التعاون الدولي	٣١	القطاع الخاص		
١٦	الدخل	٣٢	العملة		

يتضح من الجدول (٤) أن (٤٦) مفهوم من المفاهيم الاقتصادية لم يكن لها أي تكرار في الكتب المحللة، وعلى الرغم من أهميتها وأنها مهمة لإحلال الاقتصاد الأخضر في البعد الاقتصادي، وقد يعود السبب إلى طبيعة الموضوعات التي تناولها المقرر المختار كعينة للدراسة في وجود بعض الموضوعات التاريخية التي تتطلب مفاهيم متقادمة وتزامنية في عصورها مثل

الوحدة ..... بعنوان والوحدة..... بعنوان، في حين أن هذه المفاهيم الاقتصادية حديثة ومعاصرة.

ثالثاً: البعُد الاجتماعي

للتعرف على واقع توافر مفاهيم البعُد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر، تم تحليل هذا الكتاب للتعرف على مدى توافر هذه المفاهيم ومن ثم حساب التكرارات والنسب المئوية لتكرار مرات ورود هذه المفاهيم في محتوى الكتاب المحلل، وجاءت النتائج كما يوضحها جدول رقم (٦) والشكل رقم (٣).

جدول (٦) التكرارات والنسب المئوية للمفاهيم الخاصة بالبعد الاجتماعي

الرقم	المفهوم	التكرار	النسبة المئوية
١	**المجتمع**	١١	**91.7%**
٢	**العدالة الاجتماعية**	١	**8.3%**
	المجموع	١٢	**100.0%**

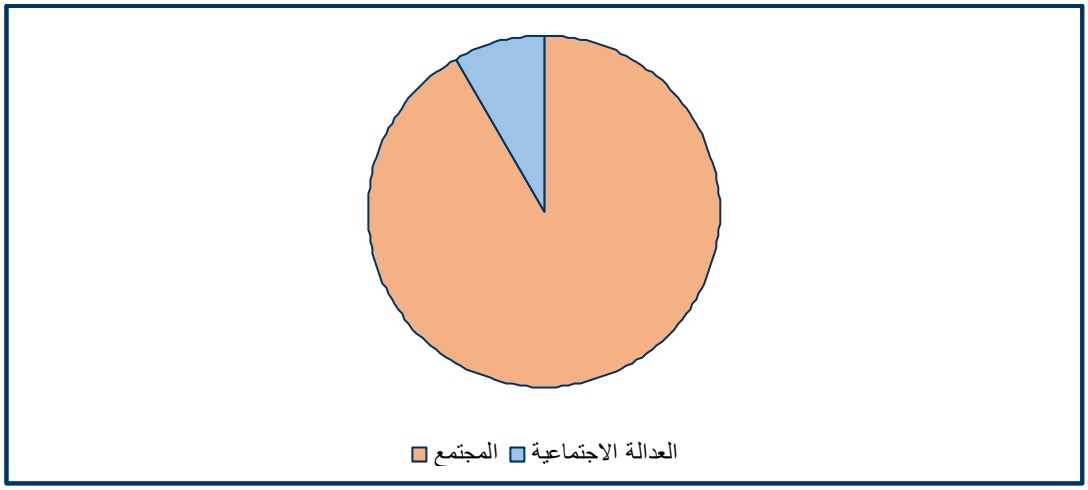

شكل رقم (٤) تكرارات المفاهيم الخاصة بالبعد الاجتماعي

يتضح من الجدول (٦) والشكل (٤) أن أكثر المفاهيم تكراراً من المفاهيم الخاصة بالبعد الاجتماعي كان مفهوم (المجتمع) (١١) تكرار. يليه مفهوم (العدالة الاجتماعية) (١) تكرار.

وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن أعلى نسبة جاءت في البعد الاجتماعي، كان مفهوم (المجتمع) (١١) تكرار بنسبة 91.7%. وهي نسبة مرتفعة جداً، ويعزى السبب أن الدراسات الاجتماعية والوطنية كما يتضح من اسمها أنها ترتكز على المجتمع، وأن النسبة قد تكون أعلى من ذلك في المفاهيم الضمنية المرادفة لمصطلح مجتمع مثل (السكان-الشعب-الجماعة-الناس-البشر)، ثم يليه مفهوم (العدالة الاجتماعية) (١) تكرار بنسبة ضئيلة بلغت 8.3%، وقد يعود السبب طبيعة

هذا المفهوم المجرد الذي يتناسب مع طبيعة بعض المقررات في المرحلة الثانوية مثل الدراسات الاجتماعية والنفسية .

جدول (٧) المفاهيم الخاصة بالمجال الاجتماعي التي لم يكن لها أي تكرار

الرقم	المفهوم	الرقم	المفهوم
١	الرعاية الاجتماعية	7	المواطنة الرقمية
٢	السعودّة	8	السلام
٣	الرفاهية	9	النزاهة
٤	المساواة	10	مكافحة الفساد
٥	الأنشطة المجتمعية	١١	التماسك الاجتماعي
6	المواطنة		

يتضح من الجدول (٧) أن (١١) مفهوم من المفاهيم الاجتماعية لم يكن لها أي تكرار في كتاب وقد يعود التعليل في انعدام تضمينها إلى أنها من الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية التي ظهرت حديثاً، في حين تراجع التطوير الشامل لمحتوى المناهج الدراسية بشكل عام.

وبذلك يكون البعد الاجتماعي أقل أبعاد الاقتصاد الأخضر تضميناً في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية بنسبة إجمالية بلغت ٥,٥٢%، يليه البعد البيئي٢٤,٨٩%، ثم البعد الاقتصادي الذي بلغ أعلى هذه الأبعاد تضمينا بنسبة بلغت٦٩,٥٩%.

ملخص استنتاجات الدراسة والتوصيات والمقترحات

استنتاجات الدراسة:

توصلت الباحثة إلى عدد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-يظهر القصور في محتوى مقررات مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة.

من حيث تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر او ذلك قد يعزى لعدة أسباب منها لعدم تخطيط الكتب أساسا وفق مرئيات تساعد على إدراج هذه المفاهيم -حداثة الالتفات العربي لمثل هذه المفاهيم في المناهج الدراسية -ضعف ربط خطط التنمية للمملكة وخارطة الطريق المتمثلة في رؤية ٢٠٣٠ بالمناهج الدراسية -غياب الاقتصاديين وخبراء البيئة والنشطاء الاجتماعيين من طاولة تأليف المناهج الدراسية- التطوير الجزئي للمناهج الدراسي وإغفال دمج المفاهيم الحيوية- قلة المؤلفات العربية والأبحاث حول أهمية اكساب المتعلمين الوعي والثقافة الخضراء لصناعة بلدانهم- ضعف الوعي المجتمعي والرأي العام بجوهرية هذه المفاهيم .

-أقل الأبعاد تضمينا لمفاهيم الاقتصاد الأخضر هو البعد الاجتماعي يليه البعد البيئي، في حين ان البعد الاقتصادي استحوذ في أعلى نسبة تضمين.

-في حين أن البعد الاقتصادي كان نسبة توافره دون المأمول لتحقيق الاقتصاد الأخضر.

-نتائج الدراسة الحالية تتفق مع نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة ميقاسواري وآخرون (٢٠١٤م) تأثير المعالجة ذو دلالة إحصائية بواسطة اختبار بعدي أن الطلاب في المجموعة التجريبية استخدموا مستويات أعلى من مهارات الجدال بعد المعالجة مقارنة بأقرانهم في فئتي المجموعة الضابطة وتناقش الآثار المترتبة على دمج الكيمياء الخضراء في المناهج الدراسية..

وفي ورقة علمية أخرى أعدها كل من تشاكرا بورتي وآخرون (٢٠١٨م). ووضح مؤشر المناهج الخضراء أن يساعد على تنمية الثقافة الخضراء والتنمية المستدامة لدى الطلاب.

التوصيات:

انطلاقاً من نتائج الدراسة التي تم استعراضها في إجابة السؤال الثاني من هذه الدراسة فإن الباحثة ترى ضرورة تقديم توصيات تطويرية لتضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة على النحو التالي:

-أن تقوم الشركات والوكالات القائمة على تأليف وتطوير الكتب الدراسية الاهتمام بالمفاهيم التي تعزز وتدعم التنمية المستدامة وخاصة في مناهج الاجتماعيات.

-إعادة النظر في محتوى كتب المناهج الدراسية، المراحل الدراسية المختلفة في ضوء مفاهيم الاقتصاد الأخضر، بما يضمن ورود هذه المفاهيم بنسبة كافية، والتأكيد على أهمية هذه المفاهيم. ومن ثم الحكم على المناهج الدراسية في ضوئها.

- تبصير معّلمي الاجتماعيات بنتائج الأبحاث، والدراسات، ألتي تناولت تعليم الاجتماعيات، للاستفادة منها؛ لأنهم المنّفذون لعملية التطوير التربوي.

المقترحات:

تقترح هذه الدراسة إجراء الدراسات التالية:

- إجراء مزيد من الدراسات المماثلة للتعرف على واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مناهج العلوم.
- عمل دراسات شبه تجريبية عن قياس فاعلية وحدات دراسية قائمة على مفاهيم الاقتصاد الأخضر، بمختلف مجالاته في الوعي البيئي أو الاستيعاب المفاهيمي.
- إجراء دراسات مقارنة بين مناهج الدراسات الاجتماعيات والوطنية في المملكة، وبين مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية في الدول المتقدمة.

المراجع العربية:

برنامج الأمم المتحدة للبيئية (UNEP). (٢٠١١م). **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية والقضاء على الفقر**. مرجع لواضعي السياسات.

خضر، أحمد. (د.ت). الاقتصاد الأخضر. مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة. **مجلة علوم وتكنولوجيا ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.**

الحوال، سعاد فهد. (٢٠١٤م أكتوبر). دور السلوك البيئي الواعي للطلاب الكويتيين في دعم التنمية المستدامة وتنشيط الاقتصاد الأخضر: دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الكويت. **فكر وإبداع رابط الأدب الحديث،** ج٨٨ ، أكتوبر٢٠١٤م.

الخياط، عبدالكريم عبدالله. (٢٠٠٤م). بحث تحليل حول أبرز توجهات مناهج المواد الاجتماعية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ضوء وثيقة الأهداف العامة للتربية والأسس العامة للمناهج في دول الخليج، **مجلة رسالة الخليج**، (٩٢)،ص ص ١٣-٤٦.

الربعي، إسماعيل نوري. (٢٠١٢م). التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، **مجلة التعاون** الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. السنة السادسة والعشرون، ع ٧٧ ، ص ص ١٥١ – ١٥٧.

الرويلي، سعود. (١٤٢٨ه). **تنمية القيم الاقتصادية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدارس عرعر من وجهة نظرهم.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

سويلم، هاني. (٢٠١٥م-مايو). وثيقة عمل (٤) دراسة شبه الإقليمية حول التعليم في مجال التغير المناخي والتنمية المستدامة في الدول العربية)مجموعة دول المغرب العربي: الجزائر، موريتانيا، المغرب، تونس. **قدمت في اجتماع الخبراء الإقليمي حول التعليم في مجال التغير المناخي والتنمية المستدامة في الدول العربية**. بيروت، ٥-٧ أيار/مايو ٢٠١٥م.

الشمري، هاشم مرزوك والزبيدي، حميد عبي و الجوراني، إبراهيم كاطع. (٢٠١٧م). **الاقتصاد الأخضر. مسار جديد في التنمية المستدامة.** عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

عبدالحافظ، حسني (٢٠١٥م). الاقتصاد الأخضر قاطرة التنمية. **مجلة الأمن والحياة**. (٢٠٤) ، ص ص ٦٨- ٧٧.

عبدالهادي، هويدا عبدالعظيم. (٢٠١٤م). الاقتصاد الأخضر والنمو الاقتصادي تجارب أفريقية. **مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، جامعة الدول العربية، يناير ٢٠١٤م.

فخري، مديحة محمود. (٢٠١٧م). تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية. **المجلة التربوية**، جامعة سوهاج، كلية التربية، ٤٩، يوليو.

اللقاني، أحمد حسين ورضوان، أحمد برنس.(١٩٩٠م). **تدريس المواد الاجتماعية**. ط٣. القاهرة: عالم الكتب.

المالكي، عبدالله. (٢٠١٧م). التحول نحو الاقتصاد الأخضر. **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٣٧ (٤)، ١٦٧-١٩٦.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية. (٢٠١١م). **الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، ١٦(١٦٤)، نوفمبر، ص ص ٢٦ – ٢٤.

منظمة الأمم المتحدة، (٢٠١١م). **الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدام والقضاء على الفقر، المبادئ الفرص التحديات في المنطقة العربية**، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

الناصر، وهيب عيسى. (٢٠١١م). التنمية النظيفة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الآفاق الواعدة)، **مجلة التعاون**، الرياض: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، السنة ٢٥، (٧٤)، ص ص ٨١ – ١٠٧.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. (٢٠١٢م). **التقرير السنوي ٢٠١٢م**، المملكة المغربية.

هيئة الأمم المتحدة. (٢٠١٤م). **التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية**. مسقط.

الهيتي، نوزاد عبد السلام. (٢٠١١م). **التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية**، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، (١).

وزارة الدولة للشؤون البيئية في مصر. (٢٠٢٠م). **تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٩**، القاهرة.

وزارة المعارف. (١٤١٧ه). **سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. ط٤، الرياض: مطابع وزارة المعارف.

يحيى، حسن عايل والشربيني، فوزي والاهدل، أسماء وبارعيدة، إيمان والشربيني، داليا. (١٤٣٢ه). **رؤية معاصرة في: طرائق واستراتيجيات تدريس المواد الاجتماعية**. جدة: خوارزم العلمية.

يوسف، نجوى وأكرم، سمير وحنفي، محمد. (٢٠١٤م). الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم. **مجلة العلوم التربوية في جامعة القاهرة**، كلية الدراسات العليا للتربية، ٢٢(٣).

المراجع الأجنبية:

Barbier, E. (2011). **The policy challenges for green economy and sustainable development.** Natural Resources Forum, 35.

chapple, Karen. (2008). **Defining the Green Economy: A Primer on Green Economic Development**. Center for Community Innovation, University of California, Berkeley, p:1.

Chakraborty, Arpita. Singh, Manvendra. Roy, Mousumi. (2018). **Green Curriculum Analysis in Technological Education.** International Journal of Progressive Education, Volume 14 Number 1, 2018.

COECD. (2011). **Towards green growth**. (Paris). p.9. A summary for policy makers May 2011.

Heather Luna, Stephen Martin, William Scott, Simon Kemp, Alastair Robertson.(2012). **Universities and the green economy: graduates for the future.** Higher Education Academy policy think tank report 2012.

International Labour Office (ILO) (2011). **Skills For Green Jobs A Global View**, Synthesis Report Based on 21 Country Studies, Geneva, p: 279-285.

James, L. (2009). **Higher Education and the Clean Energy, Green Economy.** Education Review, Vol. 44, No. 6 November/December.

Karpudewan, Mageswary; Roth, Wolff Michael; Sinniah, Devananthini**.** (2016) **He Role of Green Chemistry Activities in Fostering Secondary School Students' Understanding of Acid-Base Concepts and Argumentation Skills.** Chemistry Education Research and Practice, v17 n4 p893-901 Oct 2016.

Nhamo, G. (2014). **Reviewing Some Implications of the Green Economy for Higher and Further Education Institutions ,Institute for Corporate Citizenship.** University of South Africa, Southern African Journal of Environmental Education, Vol. 30.

Peter, Tessaring. Manfred, Walmsley,Clive. John. McGrath . Szovics, (2009). **Future skill needs for the green economy.** Luxembourg: Publications Office of the European Union. 2009.

Pop, Oana & et.al. (2011). **Promoting the corporate social responsibility for a green economy and innovative jobs**, Science Direct, Procedia Social and Behavioral Sciences, Elselvier,Vol:15, p:1020–1023.

UNESCO. (2013). **Mauritius Recommendations from the UNESCO Expert Meeting on Climate Change Education for Sustainable Development in Africa**. Paris: UNESCOUNESCO**.**

UNESCO. (2012). **UNESCO's input to the Rio+20 compilation document**. Paris: UNESCO.

UNESCO. (2012**). World Bank, Partnerships for Education in the Green Economy Organizing partners**. International Business Leaders Forum.

Wolff, Eugenie. (2014)**. The integration of green economy content into the Life Sciences curriculum**. Submitted in partial fulfilment of the academic requirements for the degree of Master of Education in the Department of Science, Mathematics and Technology Education, Faculty of Education at the University of Pretoria. South African.

World bank. (2011). **"inclusive growth"**. p.2

المراجع الإلكترونية:

المملكة العربية السعودية. (٢٠١٦م). رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. مسترجع من:

http://www.vision2030.gov.sa/

" (أرقام، ٢٠١٨م) مسترجع من:

،https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/528825